الوضع القانوني للقوات الأمريكية في مصر خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٤١: ١٩٤٥)

إيمان التهامي*
dremanabdalla70@gmail.com

ملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع " الوضع القانوني للقوات الأمريكية في مصر خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥:١٩٤١"، فعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩– ١٩٤٥) كانت مصر بمثابة معسكراً تابع للحلفاء متعدد الجنسيات الأجنبية العسكرية الخاصة بالقوات التابعة للجيش البريطاني وهو ما جعلها تقع تحت مظلة الحصانة القضائية الممنوحة للحكومة البريطانية.

قبيل إعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على دول المحور كان لديها قوة عسكرية صغيرة في مصر، وكان الوضع القانوني لتلك القوات يخضع لنفس الشروط المنظمة للحصانة القضائية للقوات البريطانية، ولكن مع دخول الولايات المتحدة الحرب وزيادة عدد قواتها وفرقها العسكرية العاملة في مصر بدأت الدبلوماسية الأمريكية مستترةً خلف قناع الديمقراطية في الحصول على اتفاقيات خاصة بها مع الحكومة المصرية بعيداً عن الحكومة البريطانية والتي تضمنت اتفاقية الحصانة القضائية للقوات الأمريكية والعاملين المدنيين العاملين بمصر اتفاقيات وحقوق خاصة بالطيران المدني والعسكري خلال الحرب وعقب الانتهاء من الحرب، وكانت هذه الاتفاقيات بمثابة وضع حجر الاثاث للنفوذ السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية في مصر ومنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، كما أنها كانت بمثابة بداية النهاية للنفوذ الأنجلو – فرنسي في المنطقة.

ولإنجاز البحث بشكل مترابط، آثرت الباحثة إلى معالجته عبر المحاور الآتية: الموقف الأمريكي من الحرب العالمية، أوضاع القوات البريطانية في مصر، دخول الولايات المتحدة الحرب، القوات الأمريكية في مصر، الوضع القانوني للقوات الأمريكية على الأراضي المصرية، الحصانة القضائية للقوات الأمريكية على الأراضي المصرية، الحقوق الجوية للولايات المتحدة في مصر.

* أستاذ مشارك – كلية الآداب – جامعة دمياط

وتمت الاستعانة بمادة، متنوِّعة من المصادر والمراجع، تنوَّعت المادة المستخدمة في البحث بين وثائق غير منشورة وثائق وزارة الخارجية، ووثائق أمريكية منشورة، ومجموعه من الأبحاث والمقالات الأجنبية والموسوعات مراجع عربية واجنبية.

كلمات مفتاحية: الوضع القانوني – القوات الأمريكية – مصر

مقدمة

في سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية، كانت مصر في خلفية اهتمامات الدبلوماسية الأمريكية. غير أن اهتمام واشنطن ببترول الشرق الأوسط وفي ظل وجود تجارى صغير ولكنه متزايد بدأ يؤثر في العلاقات المصرية الأمريكية، والتي كانت معنية في المقام الأول بالأنشطة التعليمية والثقافية. كذلك كان الوضع الاقتصادي والدبلوماسي المسيطر للبريطانيين معترفاً به، إن لم يكن مؤيداً بشكل نشط من جانب الجيل الأول للمتخصصين بالشرق الأوسط في الخارجية الأمريكية.

وقد سجل إلغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧ والتي كانت القوى الأوروبية قد فرضتها في القرن التاسع عشر، بداية سياسة أمريكية جريئة تسعى إلى تجريد بريطانيا من مركزها ونفوذها المسيطر في مصر وإقامة أساس متين لعلاقات مصرية أمريكية لا يفسدها الارتباط بالاستعمار والإمبريالية البريطانية ، إلا أنه خلال سنوات الحرب، فإن المعارضة نحو السيطرة البريطانية في مصر قد خفت لدى المستويات العليا في المؤسسة السياسية الأمريكية لتفهمها لضرورة الإبقاء على روح التعاون الأوروبي في الدفاع عن مصر، والتي حتى حرب العلمين عام ١٩٤٢ كانت مهددة من قبل قوى المحور .

ولقد كانت هناك مرحلة جديدة من مراحل الاستقلال السياسي والقضائي لمصر في تلك الفترة، حيث حررت الاتفاقية الحكومة المصرية من القيود المفروضة على القضاء المصري تجاه القوات والأفراد التابعين للقنصليات والسفارات الأجنبية العاملة في مصر، كما أنها جعلتهم تحت مراقبة القضاء والسلطات المصرية ومنحت مصر نوعاً من الاستقلال القضاء في معاقبة الأفراد والجنود الأجانب العاملين في مصر.

إلا أن الحكومة البريطانية وطبقاً لبنود معاهدة ١٩٣٦ الموقعة مع الحكومة المصرية قد احتفظت لنفسها ولجنودها العاملين في مصر بحصانة قضائية بمحاكمة

أفرادها أمام القضاء البريطاني دون التدخل من جانب الحكومة المصرية في حال ارتكاب أحد افراد قواتها العاملة للجرائم على الأراضي المصرية.

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥) كانت مصر بمثابة معسكراً تابع للحلفاء متعدد الجنسيات الأجنبية العسكرية الخاصة بالقوات التابعة للجيش البريطاني وهو ما جعلها تقع تحت مظلة الحصانة القضائية الممنوحة للحكومة البريطانية.

ومع ارتفاع وتيرة الحرب العالمية الثانية وتحول المعارك الحربية إلى شمال أفريقيا حتى وصلت رحى الحرب على الحدود المصرية الغربية، وهو ما دفع الحكومة البريطانية للعمل على جر مصر إلى الدخول آتون الحرب الأوروبية، مما أحدث لغط كبير في الدوائر السياسية المصرية ما بين مؤيد ومعارض لفكرة اشتراك مصر في الحرب.

ومع تغير الموقف الدولي بدخول الولايات المتحدة الحرب بجانب الحلفاء، ومع إدراك الساسة الأمريكيين لمدي ضعف النفوذ الفرنسي وأفول نجم بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط وهوما يعرض المصالح الأمريكية على الصعيد السياسي والاستراتيجي والاقتصادي للخطر، وذلك مع تطور هجوم قوات المحور على الحدود المصرية الليبية من أجل السيطرة على مناطق النفوذ الانجلو – فرنسي في الشرق الأوسط وصولاً إلى الجزيرة العربية ومنها إلى الصين والهند وإيران.

وبناءً على ذلك بدأت الولايات المتحدة العمل على ترسيخ وجودها السياسي والاستراتيجي في المنطقة والعمل على ازاحة النفوذ الفرنسي المتمركز في سوريا ولبنان واستبعاد النفوذ البريطاني المسيطر على مصر وباقي المنطقة.

كانت بداية النفوذ الأمريكي في المنطقة في ضوء التقارير السياسية التي رفعها قسم شئون الشرق الأوسط في الخارجية الأمريكية لصانع القرار السياسي هو العمل على ترسيخ النفوذ السياسي والاستراتيجي والعسكري للقوات الأمريكية في مصر كبداية للعمل على تحقيق مزيداً من النفوذ في المنطقة.

قبيل إعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على دول المحور كان لديها قوة عسكرية صغيرة في مصر بقيادة الجنرال ماكسويلMaxwell تعمل تحت قيادة القوات البريطانية وتقوم بالإشراف على المعدات والأسلحة الأمريكية التي منحتها الولايات المتحدة لبريطانيا طبقاً لقانون الإعارة والتأجير، وكان الوضع القانوني لتلك القوات يخضع لنفس الشروط المنظمة للحصانة القضائية للقوات البريطانية.

ولكن مع دخول الولايات المتحدة الحرب وزيادة عدد قواتها وفرقها العسكرية العاملة في مصر، وإدراكها لمدي ضعف النفوذ البريطاني في مصر وسعيها للعمل على إزاحة الوجود البريطاني من مصر، بدأ صانعي السياسة الأمريكية في العمل على وراثة النفوذ البريطاني في مصر بالحصول على كافة الحقوق والاتفاقيات التي منحتها مصر للقوات البريطانية بناءً على معاهدة التحالف.

وفي ضوء ذلك بدأت الدبلوماسية الأمريكية بما تتمتع به من سمعه طيبة بين المصريين وشعوب المنطقة مستترةً خلف قناع الديمقراطية في الحصول على اتفاقيات خاصة بها مع الحكومة المصرية بعيداً عن الحكومة البريطانية والتي تضمنت اتفاقية الحصانة القضائية للقوات الأمريكية والعاملين المدنيين العاملين بمصر اتفاقيات وحقوق خاصة بالطيران المدني والعسكري خلال الحرب وعقب الانتهاء من الحرب وكانت هذه الاتفاقيات بمثابة وضع حجر الاثاث للنفوذ السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية في مصر ومنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، كما أنها كانت بمثابة بداية النهاية للنفوذ الأنجلو – فرنسي في المنطقة.

الموقف الأمريكي من الحرب العالمية:

عاشت الولايات المتحدة في عزلة سياسية عن العالم الخارجي؛ مما يؤكد رغبة الأمريكيين في الابتعاد عن مشكلات القارة الأوروبية، وخاصة بعد أن خاب أملهم من اشتراك بلادهم في الحرب العالمية الأولى(١٩١٤– ١٩١٨) ومن أجل تدعيم مبدأ العزلة الأمريكية وحرصاً من الولايات المتحدة على عدم التدخل في أي مشكلة أوروبية[١]، أصدر الكونجرس عام ١٩٣٥ قانون الحياد"Neutrality Act" الذي ينص

على حظر تصدير الأسلحة والمؤن وأدوات الحرب من أي مكان في الولايات المتحدة إلى الدول المتحاربة، وللفت الانتباه فإن هذا القانون لم يفرق بين الدول المعتدية والمعتدى عليها في فرض الحظر، وعدم تقديم المساعدة(١).

اندلعت الحرب العالمية الثانية في ٣ سبتمبر ١٩٣٩، مع رفض الإنذار البريطاني الفرنسي لهتلر (٢)، وفي ذلك الوقت حدد الرئيس الأمريكي روزفلت Roosevelt موقف الولايات المتحدة السياسي فقال: إن الولايات المتحدة ستستمر في سياسة الحياد من الحرب، وأنها لن تمد المتحاربين بالأسلحة والعتاد الحربي (٣)، ونلمس من كلام روزفلت توافق اتجاهه مع الرأي العام الأمريكي بالالتزام بسياسة العزلة (٤). وفي الوقت نفسه أكد أنه لا يستطيع أن يطلب من الأمريكيين أن يكونوا محايدين" عاطفة وعملاً"، فحتى المحايد له الحق في أن يعمل وفقاً للحقائق، كما لا يمكنه أن يطلب من الشعب أن يغلق عقله ووعيه، وهذا لم يدع مجالاً للشك عند أحد في أن روزفلت كان يعطف على قضية الحلفاء وقضية الديمقراطية (٥).

وقد حاول روزفلت – قبل اندلاع الحرب– الحيلولة دون قيامها بعمل دبلوماسي، وفي سبيل ذلك وجه رسالة شفوية إلى الملك الإيطالي "فيكتور إيمانويل Vector Emanuel" في ٢٣ أغسطس١٩٣٩، يدعوه فيها إلى المشاركة في إيجاد حل سلمي للأزمة، والتعاون مع الولايات المتحدة للدفع "بالمثل العليا للمسيحية والتي بدأت بالزوال"(٢)، وفي اليوم التالي، وجه رسالة إلى كل من ألمانيا وبولندا، يدعوهما إلى حل المنازعات الناشئة بينهما بالتفاوض المباشر، أو عرضها على تحكيم نزيه، أو عبر تسوية تتم من خلال طرف ثالث، يكون أحد دول أوروبا المحايدة أو أمريكا؛ حيث أن تلك الدول غير مرتبطة بالشؤون السياسية الأوروبية. وأختتم روزفلت رسالته مناشداً الطرفين باسم الشعب الأمريكي حل المنازعات وتحقيق المحبة والسلام، وقد أبدى استعداد بلاده للمشاركة في حل المشكلات التي تهدد السلم العالمي (٣).

وجاء الرد البولندي سريعاً؛ حيث أعلن الرئيس البولندي موافقته وتقديره لمبادرة روزفلت ووافق على الامتناع عن أي عمل عدائي، بشرط موافقة ألمانيا على الامتناع

عن مثل تلك الأعمال [٦]. وأكد روزفلت في رسالة أخرى لهتلر عن رغبة بولندا في إيجاد حل للأزمة، بالتفاوض المباشر أو عبر تسوية تتم من خلال طرف ثالث، وتمنى قيام ألمانيا بالعودة للمفاوضات لحل الخلاف الناشئ بالطرق السلمية [٧]. أما الرد الألماني فقد أكد هتلر من خلال سفيره بأن ألمانيا لم تترك أية وسيلة من أجل تسوية المسألة الألمانية البولندية بطريقة سلمية، خاصة وأنها قبلت في المرحلة الأخيرة عرض بريطانيا بالوساطة في حل النزاع، إلا أن تلك المساعي كان مصيرها الفشل بسبب تصلب موقف الحكومة البولندية [٨].

رأت الحكومة الأمريكية أن العزلة لم تعد في صالح الولايات المتحدة، في ظل تطور الوضع في أوروبا، ولهذا كانت آراء البعثات العسكرية والدبلوماسية في الخارج أن استمرار حظر الولايات المتحدة على إرسال المواد الحربية لبريطانيا وفرنسا يعني حتمية الهزيمة لهما، وسيطرة هتلر على أوروبا، لذلك يجب على الولايات المتحدة مدهما بالأسلحة لتفادي دخولها الحرب ضد ألمانيا. وهنا يلاحظ أن موقف الولايات المتحدة بدأ في التغيير لمدى أبعد بكثير من موقفها في الحرب، فمنذ البداية نرى تأييداً تاماً من جانبها للحلفاء [٩].

وإذا كان قانون الحياد الأمريكي يحرم تصدير الأسلحة لأية دولة كانت في حالة حرب مع الأخرى، فإن روزفلت قد فكر في التغلب على هذه الصعوبة؛ وذلك بتعديل القانون، وتخويل رئيس الولايات المتحدة حق تعيين المعتدي والمعتدى عليه، فيباح إمداد الأخير بالأسلحة والذخيرة، وهناك اقتراح آخر يرمي إلى بيع الأسلحة للدول التي تدفع ثمنها نقداً وتحملها على سفنها، وفي اعتقاد المفوضية الملكية المصرية أن هذا الرأي هو الراجح وعلى أي الحالتين سيكون المنتفع هو الدول الديمقراطية [١٠].

لذلك ومن منطلق انحياز عواطف الولايات المتحدة للحلفاء في الحرب، كانت أول خطوة خطاها روزفلت هي دعوة الكونجرس في سبتمبر ١٩٣٩ للاجتماع، طالباً منه سحب قانون حظر بيع الأسلحة للمتحاربين، وموعزاً بتعديل أحكام ذلك القانون، بحيث يبيح بيع العتاد الحربي على أساس مبدأ "Cash and Carry"، وقد أقر الكونجرس

ذلك وأصدر في ٤ نوفمبر ١٩٣٩، قانوناً يسمح للدول المتحاربة أن تشتري نقداً كل ما تحتاجه من أسلحة، شريطة ألا يتم نقلها على سفن أمريكية [١١]. وعلى أساس هذا المبدأ حُرم على السفن الأمريكية دخول منطقة الحرب، وكان روزفلت على يقين بأن الحلفاء يستطيعون شراء العتاد الحربي، ونقله على سفنهم لما لهم من تفوق بحري ظاهر، وأن الأمم الديكتاتورية لا تستطيع الانتفاع من القانون الأمريكي الجديد، فكان هذا تحيزاً ظاهراً للحلفاء لا يخفي على أحد [١٢].

سياسة روزفلت نحو دفع الأمريكيين لقبول فكرة دخول أمريكا الحرب

كان على روزفلت الذي لم يستطيع إخفاء عطفه على الحلفاء، أن يعمل على إعداد الرأي العام الأمريكي تدريجياً للدخول في الحرب إلى جانب الحلفاء، فقد سنحت له فرصة خارجية مواتية لتحقيق سياسته؛ ففي ربيع ١٩٤٠ توالت سلسلة من الأحداث أفزعت الشعب الأمريكي، حيث استولت القوات الألمانية على الدنمارك والنرويج في أبريل ١٩٤٠، واجتاحت هولندا وبلجيكا في مايو، وسرعان ما ألحقت هزيمة ساحقة بالجيش الفرنسي؛ مما سبب صدمة شديدة للأمريكيين، حملهم على الاعتقاد بأن الحلفاء لن يكسبوا الحرب [١٣]. فقد كان معظم الأمريكيين يعتقدون أن الجيش الفرنسي هو الأفضل في العالم، وفي ٢٥ يونية، وقعت الحكومة الفرنسية الجديدة التي يرأسها المارشال الفاشي " بيتان" Bethan اتفاقاً يقبل بالاحتلال الألماني لفرنسا. وكانت بريطانيا هي العقبة الوحيدة أمام السيطرة الألمانية الكاملة على غرب أوروبا، إلا أن قدرتها على مقاومة الغزو الألماني المتوقع بددت الشكوك فيها، ذلك بعد الهزيمة التي لحقت بها في دنكرك على يد القوات الألمانية [١٤].

فثبات بريطانيا بعد سقوط فرنسا وتصميمها على المضي في الحرب كان له أثره في استدرار العطف عليها من قبل الولايات المتحدة، والتقدير لصبرها وما قاسته من آلام، كذلك كان لتقلد تشرشل Churchill رئاسة الوزارة من العوامل التي ساعدت على

التوفيق بين الدولتين [١٥]، فأم تشرشل أمريكية وأمنيته الوحيدة هي بذل الجهود لضم الولايات المتحدة إلى جانب بريطانيا في نضالها العنيف، كما ساهم الخطر الياباني على مصالح الدولتين في الشرق الأقصى على تأكيد الروابط وزيادة التقارب بينهما[١٦].

أوضاع القوات البريطانية في مصر

مع تحقيق الانتصارات المتتالية للألمان على البريطانيين في النرويج، وتمركز القوات الإيطالية على الحدود اليوغوسلافية، وما صاحبه من تصريحات عدائيه من قبل المسئولين والصحافة الإيطالية، وتزامن ذلك مع إغلاق البحر المتوسط أمام سفن الشحن البريطانية، مما زاد من وتيرة التوتر والقلق من جانب الحكومة المصرية في حال ما اضطرت إلى الانزلاق بمصر إلى براثن الحرب[١٧]، حيث أن الوضع القائم في أوروبا جعل أوضاع البريطانيين في مصر ينتابه الكثير من القلق والخطر، حيث أكد المفوض الأمريكي في القاهرة " هير" Hire أن أحد القادة العسكريين داخل القوات البريطانية أخبره أن بدخول إيطاليا الحرب خلال الأيام القادمة " أعلنت إيطاليا الحرب على الحلفاء في ١٠ يونيو ١٩٤٠ " سوف يعرض مصر لهجوم جوى من قبل القوات الإيطالية على الإسكندرية وبورسعيد وربما القاهرة، وذلك في ظل عدم مقدرة القوات البريطانية على صد مثل تلك الهجمات نظرا لعجز الدفاعات البريطانية عن صد الهجوم المتوقع[١٨].

ونظراً لهذا الضعف العام للدفاعات البريطانية في مصر، سعت الحكومة البريطانية إلى العمل على جر مصر إلى الدخول في براثن الحرب بجانب الحلفاء، فقد طلبت لندن من مصر توضيح موقفها من الحرب في حال ما أعلنت إيطاليا الحرب على فرنسا وما يترتب عليه من إعلان بريطانيا للحرب على إيطاليا.

بدأت الحكومة البريطانية في ممارسة ضغوط كبيرة على مصر من أجل قبول فكرة إعلان الحرب على دول المحور، إلا أن رئيس الوزراء المصري على ماهر (١٨٨١- ١٩٦٠) كان له موقف ثابت من هذا حيث لفت انتباه السفير البريطاني بالقاهرة إلى أن معاهدة التحالف الأنجلو مصرية الموقعة بين الطرفين في عام ١٩٣٦، لم تتضمن إعلان مصر الحرب إلى جانب بريطانيا في حال حدوث اعتداء على

القوات البريطانية المتواجدة في مصر. كما أعرب على ماهر أن هذا الإجراء يتطلب أولاً عرضه على البرلمان المصري على النحو الذي ينص عليه الدستور فيما يخص مسألة انضمام مصر إلى بريطانيا في الحرب التي تخوضها ضد قوى المحور، كما أكد على أنه سوف يقوم بعرض تلك المسألة على البرلمان، إلا أنه أعرب عن شكه في موافقة البرلمان على هذا الاقتراح البريطاني في ضوء المخاوف المسيطرة على المحيط العام داخل مصر من الحرب، إلا أن ذلك سوف يجعل مصر أمام مشكلة حقيقية كون البلاد بمثابة قاعدة بحرية وجوية لبريطانيا وبالتالي هدف واضح للهجوم الإيطالي المتوقع [٤].

كانت الحكومة المصرية أمام خيارات صعبة تجاه الأزمة التي فُرضت عليها نتيجة بنود معاهدة ١٩٣٦ والتي ألزمت مصر بالإبقاء على القوات البريطانية في منطقة القناة واستخدام المطارات المصرية في حالة الحرب. وأمام خطاب موسولينى Mussolini الزعيم الإيطالي (٢٩ يوليو ١٨٨٣ – ٢٨ ابريل ١٩٤٥) الذي أكد فيه بأن إيطاليا لا تنوى اشراك أي دولة أخرى بما في ذلك مصر في نضالها ضد الحلفاء، وهو ما وضع الحكومة المصرية في مأزق ما بين التزاماتها بتعهداتها تجاه بريطانيا وما بين عدم الرغبة في إعلان الحرب على دول المحور خاصة وأن العلاقات الدبلوماسية بين مصر ودول المحور ما زالت مستمرة ولم تنقطع [٥].

مع إعلان إيطاليا الحرب على دول الحلفاء وبريطانيا في ١٠ يونيو ١٩٤٠، أبلغت الخارجية المصرية الوزير المفوض الأمريكي بالقاهرة بقطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيطاليا، على الرغم من عدم إعلان حالة الحرب بين البلدين[٦]، وأبدت الحكومة المصرية موقفها من الحرب بناءً على الإعلان الصادر من رئيس الوزراء في الجلسة السرية للبرلمان في ١٢ يونيو ١٩٤٠ حيث حدد الإعلان موقف مصر تجاه إيطاليا والذى تضمن التزام مصر بالوفاء بتحالفها مع بريطانيا وتعهداتها بتقديم كافة المساعدات التي تطلبها بريطانيا داخل الحدود الإقليمية لمصر، أعربت مصر عن أنها

لن تدخل الحرب إلا إذا هاجمتها إيطاليا بحيث يقوم الجنود الإيطاليين بزمام المبادرة في التوغل في الأراضي المصرية، أو قيام إيطاليا بقصف المدن المصرية أو توجيه غاراتها ضد أهداف عسكرية مصرية(١٩).

أكدت الحكومة المصرية من خلال هذا الإعلان على أن أي عدوان أو هجوم جوى على المؤسسات العسكرية أو البحرية البريطانية في مصر لن يعتبر بالضرورة عملاً عدوانياً ضد مصر، وبالتالي يجنب ذلك خطر تورط مصر في الحرب، ويؤكد على تمسكها ببنود معاهدة التحالف الأنجلو – مصري.

فقد كانت فكرة الحرب مقصورة على الحرب الهجومية وليست الحرب الدفاعية، بمعنى أن فكرة الحرب الدفاعية كانت فكرة مسلماً بها من ناحية المبدأ من جانب على ماهر، وإنما كان الخلاف بينه وبين السفير البريطاني لدي مصر مايلز لامبسون Miles Lampson (٢٤ أغسطس ١٨٨٠–١٨ سبتمبر ١٩٦٤) حول توقيت إعلان الحرب من جانب مصر، فبينما كان السفير يرى أن بمجرد إعلان إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا يستوجب على مصر إعلان الحرب، كان على ماهر يشترط لدخول الحرب اعتداء فعليا من جانب إيطاليا على مصر. وقد حدد معنى الاعتداء الإيطالي الفعلي بالتوغل في الأراضي المصرية، وهو ما أعلنه في بيان ١٢ يونية ١٩٤٠ أمام مجلس النواب، فقد سرد الحالات التي تفضي بمصر إلى دخول الحرب، وهي التوغل في الأراضي المصرية، وضرب المدن المصرية بالقنابل وشن غارات على مواقع الجيش المصري. ولكن في الوقت نفسه أصدر أوامره للقوات المصرية على الحدود بالارتداد إلى مرسى مطروح (٢٠).

أدي الموقف المصري من الحرب والتزام الحياد إلى حدوث العديد من الخلافات مع البريطانيين حول تلك القضية والذي بدوره أدي إلى ظهور تيار قوى داخل الحكومة البريطانية يدعو إلى ضرورة العمل على ممارسة ضغوط أكبر على الحكومة المصرية لحثها على الاستقالة والعمل على إعادة الوفد إلى تشكيل الحكومة (٧).

أمام الضغوط السياسية التي مارستها بريطانيا على الحكومة المصرية من أجل إعلان الحرب على إيطاليا اضطرت الحكومة إلى تقديم استقالتها في ٢٣ يونيو ١٩٤٠، ودعا الملك إلى اجتماع حضره جموع السياسيين على أثر استقالة حكومة على ماهر، وخلال الاجتماع أكد الجميع على عدم قبول فكرة انزلاق مصر إلى براثن الحرب وتأييد السياسة الخارجية لعلى ماهر بالالتزام بالمعاهدة مع بريطانيا وإبقاء مصر خارج نطاق الحرب، إلى جانب ذلك كان الرأي العام في مصر يعارض بشدة فكرة دخول مصر الحرب [٢١].

أصبح التغيير السياسي الذي جرى في أزمة يونيو ١٩٤٠ تغييراً شكليا، فقد اختفي على ماهر باشا رقم ١، وحل محله على ماهر باشا رقم ٢ " حسن صبري باشا" (١٨٧٩ – ١٤ نوفمبر ١٩٤٠).

وقد كان هذا يعنى استمرار سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب، والتي كان مبعثها الأساسي هو الميول المحورية للملك فاروق (١١ فبراير ١٩٢٠ – ١٨ مارس ١٩٦٥) وعلى ماهر، وجاءت هزائم بريطانيا وفرنسا في أوائل الحرب لتعطى الذريعة والمبرر، ثم جاءت مذكرة الوفد في أبريل ١٩٤٠ لتكشف وجه بريطانيا الاستعماري، ولتعطي لها السياسة السند الشعبي المطلوب، فقد أدرك الشعب من خلال مذكرة الوفد أن الوجه الديمقراطي الذى تخوض إنجلترا من ورائه حربها مع المعسكر الفاشي المتمثل في ألمانيا وإيطاليا، هو مزيف، وأن إنجلترا ماتزال تحتفظ بوجهها الاستعماري الأصيل وأن الحرب الدائرة لا تخص مصر، فهي بين معسكرين استعماريين[٢٢].

القى حسن صبري رئيس الوزراء الجديد بياناً أمام البرلمان المصري في ٢٩ يونيو أعرب فيه عن سياسة الحكومة الجديدة وهي الحفاظ على استقلال وسلامة مصر مع الوفاء بالتزامات المعاهدة المُبرمة مع بريطانيا ووفقاً لإعلان البرلمان في ١٢ يونيو والذي حدد سياسة مصر تجاه الأزمة الإيطالية واشتراك مصر في الحرب.

كان هذا البيان مماثل لبيانات رئيس الوزراء السابق على ماهر ويعتبر إثبات تام لتبنى الوزارة الجديدة لنفس النهج السياسي للحكومة السابقة، حيث أنتقد عدد من

أعضاء البرلمان السياسة البريطانية التي أدت إلى إسقاط حكومة على ماهر في الوقت الذي كانت تتمتع به هذه الوزارة بثقة شعبية وسياسية كبيرة (٢٣).

كما اقنع حسن صبري السفارة البريطانية بأن عدم إعلان مصر الحرب على المحور يجنبها غارات الألمان والإيطاليين الجوية، حرصا منهم على استبقاء اعتقادها بصحة ما صرحوا به من احترامهم لاستقلال مصر، ثانياً: أن أهم ما يهم العسكريين البريطانيين من مصر هو أن تظل قاعدة حربية آمنة مطمئنة، فلو أصابت غارات الألمان والإيطاليين الشعب المصري في مدنه وقراه، فيثير المصريين ويدفعهم للثورة ضد البريطانيين، أما إذا بقيت الغارات الألمانية والإيطالية موجهة للأهداف الحربية البريطانية وحدها، فذلك أمر لا يثير الشعب المصري، وبالتالي يوفر على القوات البريطانية عناء التفكير في انتفاض الشعب المصري. وما يمكن أن يواجه به هذا الانتفاض، ثالثاً: أن القوات المصرية في الصحراء الغربية وعلى قناة السويس، سوف تقوم بالواجب المنوط بها، بالاتفاق مع القيادة البريطانية وأركان الجيش المصري، في حماية المنشآت العامة، وصد المُغيرين على الصحراء في الأماكن التي تعسكر فيها، ودفع الغارات عن قناة السويس، وأكد حسن صبري على أن الإنجليز قد اقتنعوا بهذه الحجج في بقاء مصر دولة غير محاربة (٢٤).

أمام تمسك الحكومة المصرية بسياستها تجاه مسألة الاشتراك في الحرب إلى جانب بريطانيا، بدأت الحكومة البريطانية في ممارسة ضغوط أخرى على مصر حيث طلبت السلطات البريطانية من الحكومة المصرية تسليم بعض المعدات العسكرية المصرية وخاصة المدفعية والمعدات الألية إلى القوات البريطانية في مصر، وهو ما يمثل نوعاً من الابتزاز البريطاني للحكومة المصرية نتيجة لموقفها تجاه مسألة الاشتراك في الحرب.

وعلى الرغم من عدم معرفة ردود الأفعال داخل الحكومة المصرية تجاه ذلك، إلا أن المؤكد من مضمون تلك الطلبات هو عدم ثقة السلطات البريطانية في إمكانيات الجيش المصري في حال ما طلب منه التصدي لهجمات إيطالية محتملة، هذا إلى

جانب عدم الثقة في إمكانية أشراك القوات المصرية إلى جانب القوات البريطانية المرابطة في مواقعها التي حددتها اتفاقية التحالف الأنجلو – مصرية [٢٥].

كان ميزان القوى على الحدود المصرية الليبية يجعل من توغل الإيطاليين في الأراضي المصرية أمراً مؤكداً. فلم يكن للبريطانيين في ذلك الوقت من القوات في مصر أكثر من فرقتين مدرعتين ولواءين و١٤ كتيبة مشاة، بينما كان لإيطاليا في ليبيا قوات هائلة تتكون من جيشين : الجيش الخامس في طرابلس ، ويتكون من ثماني فرق، والجيش العاشر في برقة، ويتكون من أربع فرق إيطالية وفرقتين ليبيتين ولهذا قرر الجنرال ويفل Weevil قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط، تحويل مرسى مطروح إلى قاعدة رئيسية للدفاع، والاكتفاء بحشد قوة من ثلاثة أفواج من المشاة، وفوج من الدبابات، وثلاث بطاريات، وسريتين من السيارات المدرعة على حدود مصر عند السلوم لمجرد الاشتباك مع العدو في قتال انسحابي حتى تصل إلى مرسى مطروح[٢٦].

تؤكد تلك المطالب الخاصة بالمعدات العسكرية التي طلبتها الحكومة البريطانية من الحكومة المصرية ضعف الدفاعات البريطانية في مصر والتي كانت تفتقد المقدرة على التصدي لأي أعمال عدائية خاصة في مجال الاعتداء الجوي المزمع القيام به من جانب القوات الإيطالية على مصر خاصة مع توقف سفن الشحن البريطانية في البحر المتوسط. مما دفع بريطانيا لممارسة ضغوطها السياسية من أجل الدفع بمصر إلى براثن الحرب حتى تصبح شريكاً لها في حربها ضد إيطاليا ودول المحور للحد من العبء الملقى على عاتق القوات البريطانية المتواجدة في مصر.

بناءً على تطورات الأزمة الراهنة بين السلطات البريطانية والحكومة المصرية والمتعلقة بحصول القوات البريطانية على المعدات الحربية التي بحوزة القوات المصرية، بدأت الحكومة الأمريكية تدرك حقيقة ضعف القوات البريطانية في مصر والسودان وهو ما دفعها التواصل مع مفوضها بالقاهرة في ٣١ أغسطس ١٩٤٠ من أجل الوقوف على حقيقة حجم القوات البريطانية وطبيعة الوضع العسكري العام للبريطانيين في مصر والسودان، بما في ذلك حجم الأعداد التقريبية للقوات البريطانية في مصر والسودان وكذلك أعداد القوات الإيطالية، والتعرف على الوضع العام في

شرق البحر المتوسط والبحر الأحمر، وخطة السلطات البريطانية في ما إذا كانوا سيستخدمون البحر الأحمر في مسألة الشحن من عدمه(٢٧).

مثلت تلك البرقية أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة وذلك حتى تدرك مدى حجم القوات البريطانية في مصر، وإلى أي مدى سوف تستطيع تلك القوات الصمود أمام الغارات الإيطالية، وما يؤكد ذلك أن المفوضية الأمريكية لم تستغرق أكثر من عشرة أيام فقط للرد على حكومتها بشأن المعلومات الخاصة بحجم القوات البريطانية، ففي ١٠ سبتمبر أرسل فيش برقية إلى الخارجية الأمريكية توضح الوضع العسكري العام وحجم القوات المتواجدة في مصر والسودان وكذلك وضع القوات البحرية في البحر التوسط والأحمر (٢٨).

قدمت البرقية توضيح دقيق لحجم القوات حيث قدرت حجم القوات الإيطالية في ليبيا بحوالي ٢٢٠ الف جندي متروبوليتان Metropolitan وحوالى ٨٠ الف جندي محلى، حيث تتمركز القوات على الحدود المصرية وذلك بسبب مشكلة نقص المياه، إلا أن الغالبية العظمى لتمركز تلك القوات كانت في مناطق الجبل الأخضر وطبرق، على الجانب الأخر ازداد حجم القوات البريطانية المتواجدة في مصر بشكل ملحوظ وذلك يعود إلى تأخر عملية نقل القوات وخاصة القوات الاسترالية المتواجدة في فلسطين، حيث أنه من المتوقع وصول حوالى ١٤ الف جندي من أجزاء مختلفة من الامبراطورية مع زيادة تلك الأعداد في المستقبل القريب، فمن المتوقع نقل حوالى ٦ الأف جندي بولندي من فلسطين في وقت قريب بالإضافة لتواجد حوالى الف متطوع فرنسي في الإسماعيلية(٢٩).

لذلك يقدر حجم القوات البريطانية في مصر والسودان في الوقت الحالي ما بين ٩٥:٨٥ ألف والتي لا تشمل القوات المصرية، إلا أن من بين هذه الأعداد حوالي ٥ الاف فقط هم من يمتلكون خبرة التجهيزات والتدريب على الحرب الحديثة (٣٠).

أكدت البرقية أيضاً أن مشكلة القوات البريطانية ليست في نقص القوى العاملة لحجم القوات، وإنما تكمن المشكلة في نقص المعدات الحربية والتي من بينها المدافع المضادة للطائرات والمدفعية والدبابات هذا بالإضافة إلى نقص عدد الطائرات الحربية،

حيث أن العدد الأكبر المتواجد من الطائرات هنا هي طائرات لا تمتاز بالكفاءة القتالية العالية ولا تمتاز بالسرعة الهجومية، هذا بالإضافة إلى أن العديد من المطارات والنقاط الاستراتيجية الهامة مثل السويس تفتقر إلى الحماية من الغارات الجوية المحتملة من قبل الإيطاليين (٣١).

ومع اقتراب فصل الشتاء في أكتوبر ونوفمبر يتوقع الكثيرون أن يقوم الإيطاليين بشن هجوم شامل على الجبهة المصرية من الجانب الليبي بالتزامن مع القيام بهجوم على السودان من شرق أفريقيا الإيطالية.

إلا أن النتيجة المتوقعة لمثل هذا الهجوم المحتمل للقوات الإيطالية، يجب على الإيطاليين برغم تفوقهم الكبير في القوات والعتاد والمعدات العسكرية ضرورة المحافظة على خط طويل من الاتصالات من أجل ضمان إمدادات المياه الكافية وكذلك مواجهة العقبات الطبيعية لنقل القوات عبر الصحراء، لذلك يرى كثير من المراقبين أن الإيطاليين لديهم سنوات لتطوير الوسائل الكافية لمواجهة هذه العقبات (٣٢)

على الجانب الأخر ينظر البريطانيين إلى طبيعة البيئة التي تتمركز فيها القوات الإيطالية أنها سوف تعيق قيامهم بأي هجوم شامل وهو ما يعطى القوات البريطانية تفوق على الإيطاليين خاصة في ظل وصول الإمدادات والقوات الإضافية إلى مصر (٣٣).

على صعيد القوات البحرية للأسطول البريطاني، يعتمد الأسطول المتمركز في شرق البحر المتوسط على الإسكندرية كقاعدة رئيسية له ويتكون من ٥ سفن حربية و٨ طرادات وحاملتان للطائرات و ٢٢ مدمرة و٣٢ غواصة، وقد تم تعزيز هذا الأسطول بعدد ٣ طرادات وحاملة طائرات و٦ مدمرات من إنجلترا وصلوا الإسكندرية في الأسبوع الماضي، وتمتاز التعزيزات الجديدة بتجهيزها بشكل أفضل من حيث الدفاعات الجوية ضد الطائرات من تلك الموجودة حالياً، كما أنه من المتوقع استخدام الثلاث مدمرات التي يتم الحصول عليها من الولايات المتحدة في شرق البحر المتوسط والبحر الأحمر (٨).

بناءً على تلك التعزيزات القوية من المعدات والعتاد الحربى للقوات البريطانية في مصر دفع ذلك إلى شعور القادة العسكريين في البحرية البريطانية بالقوة الكافية التي تساعدهم على هزيمة أي قوة إيطالية مرسلة ضدهم عن طريق البحر إلا أن تلك القوة الكافية ليست بالقدر الكافي الذى يمنحهم القوة لمهاجمة الأسطول الإيطالي في قواعده ولا لإيقاف قوافل الإمدادات الإيطالية إلى ليبيا، ولأجل القيام بهجوم قوى على القواعد الإيطالية وإيقاف الإمدادات المتجهة من إيطاليا إلى ليبيا سوف يحتاج الاسطول البريطاني إلى المزيد من القوات الجوية والمدمرات، حيث أن الخسائر التي منيت بها الغواصات الإيطالية في البحر المتوسط كانت خسائر فادحة(٩).

أما فيما يخص مسألة الشحن إلى مصر، تكاد تكون مسألة الشحن في البحر المتوسط متوقفة بشكل كامل، إلا أن نظام القوافل في البحر الأحمر تكاد تكون مقتصره على المعدات العسكرية فقط، إلا أنه من المتوقع أن يتم استئناف الشحن التجاري في البحر الأحمر، بما في ذلك استئناف الرحلات البحرية بين السويس ونيويورك بصورة مباشرة من خلال السفن الأجنبية (١٠).

قدمت تلك الوثيقة تقريراً كاملاً حول حجم وتعداد القوات البريطانية في مصر والذى يوضح الاسباب التي دفعت الحكومة البريطانية إلى العمل على الدفع بمصر إلى حلبة الحرب الدائرة على أراضيها ، نظراً إلى عجز القوات البريطانية أمام نظيرتها الإيطالية من حيث العدد والعتاد، بالإضافة إلى عجز الدفاعات الجوية والطرادات البريطانية في البحر المتوسط أمام الهجوم الإيطالي المرتقب والذى أكد عليه كافة المراقبين، إلى جانب ذلك كانت الخارجية الأمريكية تريد تحديد حجم القوات البريطانية المتواجدة في مصر وشرق البحر المتوسط حتى تستطيع وضع الخطط الاستراتيجية الملائمة لطبيعة الحالة الراهنة في مصر وشرق البحر المتوسط في ظل توقف حركة الشحن في البحر المتوسط نتيجة سيطرة الاساطيل الإيطالية على البحر المتوسط في المناطق الليبية.

ظل الهدف الرئيسي للسلطات البريطانية هو جر مصر إلى براثن الحرب التي تدور رحاها على حدودها الغربية، وفي ١٣ سبتمبر تقدمت القوات الإيطالية باتجاه الحدود الغربية المصرية واستطاعت أن تصل إلى سيدي براني، دون أن تبذل القوات الإيطالية أي مجهود يذكر، مقتصره تقدمها هذا على تعزيز موقفها وإقامة اتصالات قوية بين القوات ومؤخرتها، في حين أن القوات الإيطالية لم يكن لديها الرغبة في استئناف التقدم داخل العمق المصري من أجل القيام بعمل حاسم ضد القوات البريطانية(٣٤).

أجتمع مجلس الوزراء المصري في ١٩ سبتمبر من أجل مناقشة الوضع الجديد الذي أحدثه تقدم القوات الإيطالية في الأراضي المصري، وقد تباينت وجهات النظر بين مؤيد لفكرة ضرورة إعلان الحرب على إيطاليا بزعامة أحمد ماهر (١٨٨٨ – ٢٤ فبراير ١٩٤٥) ومن خلفه الوفد، ومعارض لفكرة خوض غمار الحرب بزعامة رئيس الوزراء حسن صبري ومن خلفة باقي أعضاء الحكومة. هذا إلى جانب رفض الرأي العام المصري بشكل عام تورط مصر في الحرب.

كانت مبررات الحكومة المصرية لعدم التورط في الحرب رغم التوغل الإيطالي في الأراضي المصرية مبنى على المعارضة العامة للرأي العام المصري للحرب، عدم أهمية المنطقة التي يسيطر عليها الإيطاليون، عدم استعداد مصر للحرب، رفض معظم ضباط الجيش المصري فكرة المشاركة في الحرب، خوفاً من الانتقام الإيطالي بقصف المدن المصرية، وطمعاً في موقف إيطاليا في حال انتصارها على البريطانيين أنها سوف تتعامل مع مصر بصورة أكثر كرماً إذا إنها لم تحمل السلاح ضد إيطاليا(٣٥).

وبناء على هذا التباين كان البريطانيون لا يردون فرض فكرة دخول مصر الحرب في هذا التوقيت نظراً لهذا التباين داخل الحكومة المصرية، إلا أن السلطات البريطانية لديها يقين تام بأنه مع تطورات الأحداث فإن المصريون لن يترددوا في تقديم المساعدة للبريطانيين على الرغم من ترددهم في حمل السلاح، فإنهم سوف يقدمون المعدات العسكرية التي تحتاج إليها القوات البريطانية بشدة.

طلبت الخارجية الأمريكية من وزيرها المفوض بالقاهرة تقديم تقرير شامل لموقف الحكومة المصرية من فكرة إعلان الحرب على إيطاليا في ظل هذا التباين[٣٦]، قدم فيش تحليل شامل لموقف كافة القوى المصرية من مسألة دخول الحرب ضد إيطاليا تضمن معارضة الملك لفكرة دخول الحرب بجوار بريطانيا نظراً للعداوة الشديدة التي يكنها للإنجليز، موقف الحكومة المصرية من تقدم القوات الإيطالية في الأراضي المصرية هو غزواً ليس مخطط له، لذا لا ينطبق عليه إعلان البرلمان في ١٢ يونيو وبالتالي لا يستوجب ذلك إعلان الحرب على إيطاليا، أن الرأي العام في مصر باستثناء الوفد يري أن الحرب الدائرة ليست حرب مصر، ونظراً لتلك المعارضة الشديدة فإن السلطات البريطانية لا تحبذ فكرة طرح قضية دخول مصر للحرب ، وترى أنه في حال تقدم أكبر للقوات الإيطالية داخل الأراضي المصرية فإن الحكومة والشعب المصري سوف تتخذ موقف أكثر فاعلية تجاه فكرة الحرب، وحتى يحل هذا الوقت ونظراً لعدم استعداد القوات المسلحة المصرية لدخول الحرب فإن بريطانيا لا تبالى كون مصر حليف متعاون أو حليف غير نشط[٣٧].

وفي تلك الأثناء كان الموقف البريطاني يزداد سوءاً ؛ حيث أصبحت بريطانيا عاجزة عن إبرام عقود شراء أسلحة جديدة من الولايات المتحدة، وقد فعلت الأخيرة الكثير لمساعداتها واستنفذت في ذلك كافة الأساليب المعروفة، ولهذا أصبح الموقف يتطلب إجراءً جديداً يمكنها من مساعدة بريطانيا [٣٨]. ولما كان الموقف الرسمي الأمريكي يسير على أساس الإيمان بضرورة مساعدة الدول الديمقراطية لبعضها البعض، وضرورة أن تصبح القوي الغربية قوية لدرجة تكفي لمقاومة هتلر فقد صدر قانون الإعارة والتأجير[٣٩] الذي وافق عليه الكونجرس في ٨ مارس ١٩٤١، ووقعه الرئيس روزفلت في الحادي عشر من الشهر نفسه[١١]، وبمقتضى هذا القانون أصبح لرئيس الولايات المتحدة سلطة التصرف في أية أدوات للدفاع بالبيع ونقل حق الملكية والمبادلة والتأجير والإعارة، أو أية طريقة أخرى لأية أمة يرى أن أمر الدفاع عنها

ضروري لأمن الولايات المتحدة نفسها. وقد وضع هذا القانون موضع التنفيذ الفوري(٤٠)، وبموجبه أخذت السفن والطائرات والمدافع والدبابات تتدفق إلى بريطانيا، دون أن تدفع ثمنها نقداً (٤١).

فقد وضع هذا القانون كل موارد الولايات المتحدة في خدمة بريطانيا أولاً، ثم في خدمة جميع الدول التي كانت ضحية العدوان، حتى بلغت قيمة المعونات الأمريكية لتلك الدول حوالي خمسين مليار دولار تقريباً (٤٢)، كان نصيب بريطانيا منها ٦٥% ونصيب الاتحاد السوفيتي ٢٣% تقريباً (٤٣).

مع ارتفاع وتيرة الحرب والضغط الألماني – الإيطالي على الحدود الغربية المصرية والذي صاحبه تقدم قوات المحور داخل الأراضي المصرية، أدي هذا التقدم إلى تعرض منطقة الشرق الأدنى للخطر إذ ما قامت قوات المحور بشن عدوان مركز على مصر والقناة، وهو ما دفع المفوض الأمريكي في مصر لحث حكومته على ضرورة العمل على توفير الإمدادات اللازمة للقوات البريطانية من " مدرعات، طائرات، دبابات" وسرعة إرسالها إلى مصر عن طريق النقل الجوي أو الشحن البحري (٤٤).

كانت القوات البريطانية تعاني من قصور كبير في المعدات والعتاد العسكري والذي بدوره أثر على الوضع العسكري للبريطانيين في مصر خاصة في الجبهة الغربية التي شهدت في منذ بداية ١٩٤١ تفوق كبير لقوات المحور حيث كان العجز الكبير للمعدات البريطانية في الصحراء الغربية على النحو التالي:

- عدم وجود عدد كافي من المدرعات والدبابات وعربات المشاة والجنود.
- عدم وجود مدفعية كافية من جميع الفئات.
- قلة عدد الطائرات وعدم تعاون القوات الجوية البريطانية مع وحدات المدرعات والمدفعية.
- عدم توفر قطع الغيار الكافية للمركبات.
- خلل في أنظمة الاتصالات واللاسلكي.
- عدم كفاءة الطرق.
- عدم وجود قوات احتياطية كافية.

- عدم وجود جهاز مخابراتي مناسب لقوة العدو [٤٥]

أدت تلك المعوقات إلى اتخاذ القوات البريطانية مواقف دفاعية وعدم اتخاذ قرار بالهجوم على قوات المحور في ليبيا[٤٦]، ونظراً إلى هذه الوضعية الصعبة للقوات البريطانية في مصر، ومن منطلق إيمان الولايات المتحدة بقضية الحلفاء والديمقراطية بدأت الحكومة الأمريكية في تقديم كافة المعدات العسكرية المطلوبة للقوات البريطانية في مصر والسودان، فكان اقتراح السفير الأمريكي بالمملكة المتحدة بضرورة العمل على إقامة قاعدة عسكرية كبيرة في بور سودان أو مصوع لتكون مرتكزاً لتمركز الخبراء العسكريين والقادة من المدنيين الأمريكيين وذلك من أجل الترتيب لاستقبال المعدات الأمريكية المرسلة بكميات متزايدة من الدبابات و الطائرات الأمريكية، بالإضافة إلى طلب السفير بأن يكون أفريل هاريمانW.Avril Harriman " الممثل الخاص للرئيس روزفلت في إنجلترا" مصاحباً لشحن المعدات المرسلة إلى السودان وبصحبته أثنين من المساعدين لتقديم المشورة اللازمة لضمان استخدام أكثر كفاءة لكافة المعدات التي سوف تقوم الولايات المتحدة بإرسالها[٤٧].

وقد وافقت الحكومة الأمريكية على هذا الاقتراح الذي قدمه السفير الأمريكي في إنجلترا، هذا بالإضافة إلى الموافقة على اقتراح هاريمان بأخذ أثنين من مساعديه إلى القاعدة الجديدة وهم روس للأشراف على الطائرات والعقيد غرين لمتابعة الدبابات والسيارات، وقد أكد هاريمان بأنه سوف يكون مسؤول عن حركة النقل بنفسه [٤٨].

خلال تلك الفترة كانت الأحوال في مصر تزداد سواءً بين قوات البريطانيين، وذلك مع اعتقاد البعض بأن الألمان لديهم المقدرة على زيادة قواتهم في الصحراء الغربية في ظل هجوم الماني متوقع على الصحراء الغربية والذي يتبعه نشاط جوى مكثف للقوات الألمانية ضد الأسطول البريطاني في البحر المتوسط ومنطقة القناة.

بالإضافة لذلك فإن الروح المعنوية لدى القوات البريطانية قد تدهورت وذلك بفعل الانتقادات الواسعة التي وجهها كبار المسئولون عن كافة الأفرع داخل الجيش البريطاني إلى سلاح الجو الملكي نتيجة عدم التنسيق والتعاون بين قطاعات الجيش والقوات الجوية، دفع هذا الشعور الانهزامي العديد من القوات التي تقاتل تحت لواء

بريطانيا المطالبة بالعودة إلى بلادهم خاصة " النيوزيلانديين ، الاستراليين" وذلك نظراً للإخفاقات التي لحقت بهم في ليبيا واليونان وكريت، نتيجة نقص المعدات الحربية وعدم التنسيق بين القوات الجوية وكافة قطاعات الجيش البريطاني(٤٩).

كانت الحكومة الأمريكية ترى التفوق الألماني في الشرق الأوسط العديد من العواقب ذات التأثير الكبير على وضع قوات الحلفاء بشكل عام، فإن النجاح الذي يريد الألمان تحقيقه لن يكون له تأثير على الهيبة العسكرية للحلفاء فقط وإنما له مردود كبير من حيث السيطرة على المواقع الاستراتيجية والاتصالات وإمدادات النفط، لذلك لم يكن هناك خيار أمام الحكومة الأمريكية سوى تعزيز القدرات والدفاعات العسكرية للحلفاء لمقاومة المزيد من العدوان النازي في البحر المتوسط والشرق الأدنى.

أكد المفوض الأمريكي بالقاهرة على أن تلك المعطيات من الممكن أن تتغير بصورة كبيرة نظراً للقيادة الأمريكية المتوقعة لقوات الحلفاء بمشاركة الولايات المتحدة في الحرب، والتي سيكون لها تأثير كبير على القدرة على المقاومة بالإضافة إلى وصول الإمدادات والمعدات الأمريكية خاصة في المجال الجوي وزيادة عدد الطائرات وهو ما سيعطى البريطانيين تفوقاً كبيراً في القوات الجوية والتي سيعطيها ميزة كبيرة على قوات المحور(٥٠)، فالقيادة العليا للجيش البريطاني ترى أن الخدمة الكبرى التي يمكن أن تقدمها الولايات المتحدة لهم هي سرعة تسليم الطائرات الأمريكية خاصة تلك المتمركزة على حاملات الطائرات المتواجدة في الساحل الغربي لإفريقيا في غضون أسبوعين أو ثلاثة أسابيع على أقصى حد، هذا بالإضافة لوصول الفنيين والخبراء الأمريكيين للمساعدة في تجميع الطائرات التي تم تسليمها للقوات الجوية البريطانية في الشرق الأوسط(٥١) .

دخول الولايات المتحدة الحرب

أدى الهجوم الياباني على بيرل هاربر إلى إحداث موجة من الغضب العارم، والتصميم على الانتقام من اليابانيين (٥٢)، حيث روعت تلك الحادثة الرأي العام الأمريكي، وترك الأمريكيون جميع خلافاتهم، ووحدوا كلمتهم وأصبحوا يداً واحدة لرد كيد المهاجمين، وكرست الولايات المتحدة كل مواردها وطاقاتها للحرب (٥٣).

أيدت الأمة الأمريكية بأسرها روزفلت وساندته، وفي اليوم التالي وقف روزفلت أمام الكونجرس بمجلسيه في جلسة مشتركة، واعترف في خطابه بفداحة الخسائر التي نزلت بقوات بلاده البحرية والجوية، وأبلغ الكونجرس بأنه في الوقت نفسه لا يهم طول الوقت الذي سوف يستغرق للتغلب على هذا العدو المتعنت، فإن الشعب الأمريكي بقوته وإصراره سوف يحقق النصر التام (٥٤).

وافق الكونجرس الأمريكي على قطع المفاوضات مع اليابان، وإعلان الحرب عليها في الثامن من ديسمبر (٥٥)، وبذلك أدى الهجوم على بيرل هاربر إلى دخول الولايات المتحدة الحرب ضد اليابان (٥٦). وفي المقابل أعلنت كل من ألمانيا وإيطاليا الحرب على الولايات المتحدة في ١١ديسمبر. وفي اليوم نفسه أشار روزفلت للكونجرس عن الوضع الجديد قائلاً: " أن ما كان متوقعاً منذ فترة طويلة قد حدث الآن؛ إذ أن القوي التي تحاول استعباد العالم بأسره تتجه الآن نحو هذا الجزء من الكرة الأرضية"(٥٧). ونتيجة لذلك، أقر الكونجرس بالإجماع قرار الحرب ضد ألمانيا وإيطاليا. وخُول الرئيس الأمريكي بموجب هذا القرار استخدام البحرية والقوات العسكرية وكل ثروات البلاد (٥٨).

كانت أكثر الدول سعادة بهذا القرار هي بريطانيا، فلم يستطيع تشرشل إخفاء فرحته بهذا الخبر، وهو دخول أقوى قوة عسكرية إلى جانبه، لذلك طلب على الفور دعوة البرلمان بمجلسيه إلى الاجتماع في اليوم التالي لضرب بيرل هاربر، وطالب وزارة الخارجية أن تعد فوراً وبدون تأخير إعلاناً بالحرب على اليابان، وأن يكون جاهزاً في موعد اجتماع المجلس، كما أرسل تشرشل رسالة إلى السفير الياباني، يطلب منه إبلاغ حكومته باسم جلالة الملك بأن حالة الحرب قد بدأت بين البلدين، ومن هذا المنطلق أعلنت بريطانيا الحرب فعلاً على اليابان، قبل أن يقرر الكونجرس الأمريكي إعلانها(٥٩).

القوات الأمريكية في مصر:

دخلت الولايات المتحدة الحرب إلى جانب " بريطانيا- فرنسا- الاتحاد السوفيتي" وحلفائهم، ضد دول المحور" ألمانيا- إيطاليا- اليابان"؛ ليصبح الصراع صراعاً عالمياً

اسماً وفعلاً، وازدادت العلاقات بطبيعة الحال توثقاً بين الولايات المتحدة وبريطانيا(١٢).

كانت الولايات المتحدة لديها مجموعة صغيرة من الضباط والفنيين في القاهرة، لتقديم المساعدة للجيش البريطاني في كيفية تشغيل وصيانة وإصلاح الطائرات والدبابات والسيارات وغيرها من المعدات العسكرية التي يتم تسليمها من خلال قانون الإعارة والتأجير، وبناءً على ذلك وصلت بعثة ماكسويل تحت رعاية البريطانيين قبل دخول الولايات المتحدة الحرب، ولم يتم الحصول على إذن من الحكومة المصرية لدخول البعثة الأمريكية إلى مصر، فلم يكن هذا الإذن ضرورياً في الواقع نظراً إلى أن أعضاء البعثة من الضباط مرتبطين إلى حد ما بالجيش البريطاني، الذى يتمتع بحقوق خاصة بموجب المعاهدة الأنجلو – مصرية في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦، ولدية بالفعل وحدات ذات جنسيات مختلفة داخل صفوفه، إلا أنه ونظراً للتحولات التي طرأت على المسرح العالمي للحرب العالمية كان من الأفضل الحصول على إذن دخول القوات الأمريكية إلى الأراضي المصرية وهو شيء كان يمكن الحصول علية بسهوله خلال تلك الفترة. إلا أن التعليمات التي وصلت المفوضية الأمريكية بالقاهرة لم تطلب الحصول على تلك الموافقة (٦٠).

أهمية مصر والشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

كانت الولايات المتحدة قبل دخولها الحرب بجانب الحلفاء ضد دول المحور عقب الهجوم الياباني على بيرل هاربر في ديسمبر ١٩٤١، ترى أن منطقة الشرق الأوسط والأدنى هي من أهم المناطق التي من الممكن أن تحدد مصير الحرب، لذلك بدأت في التركيز على تقوية ومد القوات البريطانية بكافة المعدات والقوات العسكرية اللازمة لحسم تلك المعركة. وهو ما يعنى الحفاظ على تفوق بريطانيا والسيطرة على البحر المتوسط، إلا أن الموقف الأمريكي قد تغير في أعقاب إعلان اليابان الحرب على الولايات المتحدة وبدأت الحكومة الأمريكية في بذل كافة الجهود وتوفير كافة الاحتياجات في نطاق الشرق الأقصى (١٣).

ومع تحصين بريطانيا لجزرها بالقوات والمعدات والاهتمام الروسي بتوفير الاحتياجات اللازمة من المؤن أمام الهجوم الألماني، كل ذلك أدى إلى تدهور الأوضاع القتالية في الشرق الأدنى، ويعود هذا التدهور إلى افتقار القوات البريطانية إلى قيادة موحدة وليس إلى افتقار القوات والمعدات، وإنما لضعف الاستراتيجية البريطانية في العمليات الحربية (٦١).

وبناءً على تلك المعطيات أصبحت منطقة الشرق الأدنى منطقة مفتوحة أمام قوات المحور من البحر والبر والجو.

أن الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة يعنى البحر المتوسط ويعنى أغنى حقول النفط في العالم، هذا بالإضافة إلى طريق المواصلات مع الهند والصين، كما أنه يعنى للحلفاء نقطة الانطلاق للهجوم على الألمان والطليان. لذلك كان من الضروري بالنسبة للولايات المتحدة أن تسعى لبسط نفوذها وسيطرتها الحقيقية على تلك المنطقة، لما لها من أهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة للولايات المتحدة (٦٢).

نظراً لخطورة الوضع القائم في مصر والشرق الأدنى على المصالح الأمريكية كما حدده الوزير المفوض الأمريكي في القاهرة، قدم مدير إدارة شؤون الشرق الأدنى مذكرة تفصيلية إلى وزير الخارجية الأمريكية وضح خلالها طبيعة المصالح الأمريكية في المنطقة وحثه على ضرورة إرسال مسئول أمريكي بارز إلى تلك المنطقة وأن يتخذ من القاهرة مقراً له (٦٣).

وقد تم تحديد المصالح الأمريكية في ضوء ثلاثة أبعاد رئيسية:

المصالح السياسية:

نتيجة للهزائم العسكرية المتتالية التي منيت بها القوات البريطانية في المنطقة، تراجعت هيبة بريطانيا العظمى في الشرق الأدنى والأوسط، إلا أن مكانة الولايات المتحدة في المنطقة لا تزال مرتفعة، خاصة وأن شعوب المنطقة يدركون جيداً أن الولايات المتحدة ليس لديها طموحات إقليمية أو امبريالية، ويظهر مدى هيبتها خلال تلك التطورات الأخيرة التي طالب فيها البريطانيين بالمساعدة في الحصول على تعاون وثيق من الإيرانيين والسوريين والمصريين والأتراك، لذلك هناك حاجة كبيرة لتنسيق تلك

السياسة من خلال تعيين رجل لديه فهم شامل للوضع الدولي ويكون محل ثقة من الرئيس شخصياً[١٤].

المصالح العسكرية:

على الرغم من أن الأهمية النسبية للجبهات القتالية في روسيا، والجزر البريطانية والمحيط الهادي، فإن الأهمية الكبيرة والحيوية لجبهة الشرق الأدنى ذات أهمية قصوى، حيث أن سيطرة دول المحور واليابان على تلك المنطقة سوف يؤدى إلى عزل روسيا والسيطرة على موارد البترول والمواد الخام الأخرى التي تحتاجها لاستمرار الأعمال القتالية والعدائية لأجل غير مسمى.

فإذا كان الألمان لا يملكون المقدرة على الوصول إلى إيران عبر روسيا، فإنهم سوف يقومون بذلك عبر الشرق الأدنى، لقد أرسلنا للبريطانيين في الشرق الأدنى طائرات ومدافع ودبابات بأعداد كبيرة، بالإضافة لذلك لدينا مهمتان عسيرتان تعملان في المنطقة، الأولى تحت قيادة الجنرال ماكسويل في القاهرة، وتضم مصر والسودان والأراضي الإيطالية السابقة على البحر الأحمر وأثيوبيا، وكذلك سوريا وفلسطين، حيث يتولى خلال تلك المسئولية إنشاء قواعد توريد كبيرة ومصانع تجميع المعدات الحربية. أما المهمة الثانية فتقع في إيران ويتولى قيادتها الجنرال ويلر Willer ومجال نشاطها العراق وإيران ومنطقة الخليج الفارسي، وتتمثل إحدى مهامها في المساعدة في إنشاء مرافق لنقل الإمدادات عبر إيران إلى روسيا السوفيتية.

بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من الأسئلة ذات الطابع العسكري التي تنشأ نتيجة استخدامنا القواعد الجوية في أفريقيا والشرق الأوسط لنقل الطائرات العسكرية إلى الشرق الأوسط والشرق الأقصى. ومن بين تلك الأسئلة التي تثار في هذا الصدد مسائل مثل الحصول على قواعد جوية محتملة في المملكة العربية السعودية والتي لن تكون مفتوحة للهجوم سواء من البحر المتوسط أو من المحيط الهندي وبحر العرب[١٥].

المصالح الاقتصادية:

أن مصالحنا الاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة ذات شقين الأول في الحصول على الإمدادات الضرورية من الكروم من تركيا والسعي إلى صيانة وتطوير الموارد البترولية كما هو الحال في البحرين في الخليج الفارسي، ثانياً تلبية الاحتياجات الملحة لشعوب تلك المنطقة من مصادرنا الخاصة والبريطانية، حيث تقرر مؤخراً إنشاء تمثيل أمريكي في مركز تموين الشرق الأوسط في القاهرة، يقوم هذا المركز بحصر وتوريد طلبات البضائع للمتطلبات المدنية في جميع إنحاء قطاع الشرق الأوسط، بالإضافة لذلك فإن الحكومة الأمريكية بصدد إنشاء لجان محلية في مختلف البلدان التي سيتم تمثيل السلطات المحلية والبريطانية داخلها حيث تقوم تلك اللجان بحصر طلبات الاستيراد وإرسالها إلى مركز تمويل الشرق الأوسط في القاهرة لمزيد من الدراسات والتوصيات، كما أن أحد أعضاء المفوضية الأمريكية في القاهرة سيكون ممثلاً للحكومة الأمريكية في مركز التوريد، ولكن مستقبلاً فإنه من المخطط إرسال رجل أو مجموعة صغيرة من الرجال المصريين للتعامل مع أنشطتنا في ذلك المركز[١٦].

ومن خلال ذلك فإن مصالحنا السياسية والعسكرية والاقتصادية في الشرق الأوسط ذات أهمية كبيرة من الدرجة الأولى، لذلك يجب علينا الاستمرار في تحمل مسئولية الدفاع عن المنطقة، ولذلك من المهم أن يكون للحكومة الأمريكية رجل رفيع المستوى يتسم بالخبرة الواسعة لتنسيق تلك الأنشطة المختلفة، كما أنه سيعمل في المجال السياسي ويمكن مساعدته في المجال الاقتصادي من خلال ممثلينا في مركز تمويل الشرق الأوسط وعلى الجانب العسكري من قبل ضابط كبير بالجيش يجب أن يكون خاضع للسيطرة المطلقة، ليكون فعالاً في جميع أنشطتنا العسكرية الحالية والمستقبلية في تلك المنطقة[١٧].

القت تلك الوثيقة الضوء على طبيعة الدور الذى تتجه إليه الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرقين الأدنى والأوسط، حيث أدركت الحكومة الأمريكية أفول نجم بريطانيا

في المنطقة نتيجة هزائمها المتكررة هذا بالإضافة إلى فقدان هيبتها في عيون شعوبها، ونظراً إلى المصالح القوية التي أظهرتها الحرب العالمية للولايات المتحدة في تلك المنطقة على كافة الأصعدة سواء السياسية والعسكرية والاقتصادية، بدأت الولايات المتحدة تعد خططها المستقبلية على أساس إزاحة الوجود البريطاني وأن تتوالى هي عملية القيادة، وكذلك بدأت وللمرة الأولى في التفكير في ضرورة إنشاء قواعد جوية عسكرية في المملكة العربية السعودية لخدمة قواتها العسكرية خلال فترة الحرب ومستقبلاً.

تطور الهجوم الألماني على الجبهة المصرية:

كان تأسيس جيش الولايات المتحدة في مصر تحت عنوان القوات المسلحة للجيش الأمريكي في الشرق الأوسط " USA EIME"، وبعد دخولها الحرب في ديسمبر ١٩٤١، تم تغير المهمة المكلف بها الجنرال ماكسويل وبدأت مهمته تزداد نشاطاً واتساعا، ليس فقط مجرد مجموعة استشارية للجيش البريطاني ولكن لغرض إنشاء المحطات الخاصة بعمليات الصيانة وإصلاح المعدات ومباشرة حركة مرور القوات العسكرية وتحركاتها التي تلت ذلك عن طريق القوات الجوية [٦٤].

في يونيو ١٩٤٢ بدأت قوات المحور بقيادة رومل Rommel في تصعيد هجماتها ضد الحلفاء، على الحدود الغربية المصرية وهو ما نتج عنه توغل قوات المحور داخل عمق الأراضي المصرية حتى وصلت إلى العلمين، أدي هذا التقدم إلى قلق الوزير المفوض الأمريكي" كيرك" Kirk في القاهرة على وضع الحلفاء في الشرق الأدنى والبحر المتوسط، حيث ناشد حكومته بضرورة إرسال التعزيزات الضرورية والتي على رأسها القوات الجوية لصد هذا العدوان، وحث حكومته على ضرورة تغير استراتيجيتها والقيادات الفعالة في هذا المجال نظراً لفشل القوات الحالية في صد هجمات المحور على مصر [٦٥].

كما أكد كيرك في ٢٣ يونيو لوزير الخارجية الأمريكي أن تقدم المحور داخل الأراضي المصرية قد أثار موجة كبيرة من المخاوف والقلق والانتقادات من جانب قطاع عريض من الشعب المصري للبريطانيين، لعدم كفاءة القوات البريطانية في إدارة

العمليات الحربية، كما أغفلت السلطات البريطانية تقديم تفسيراً منطقياً لتلك الهزائم التي منيت بها قوات الحلفاء مؤخراً، وهو ما دفع الشعب المصري إلى الاستماع للإذاعة الألمانية من أجل الحصول على المعلومات الكافية لإيضاح هذا التدهور الذي أصاب قوات الحلفاء [١٨].

دفعت تلك التطورات العسكرية في الجهة الغربية المصرية وما صاحبها من تقدم قوات المحور داخل الأراضي المصرية إلى طلب الوزير المفوض المصري "محمود حسن" في واشنطن مقابلة وزير الخارجية الأمريكية، لينقل له مدى قلق وانزعاج الحكومة المصرية من حقيقة الأوضاع العسكرية في الجبهة الغربية المصرية، وأوضح له أن الحكومة المصرية لا تملك جيشاً حديث، وعدم تمكنها من الحصول على معدات حربية حديثة، على الرغم من محاولة امتلاك الجيش المصري لتلك المعدات منذ توقيع اتفاقية التحالف الأنجلو – مصرية في عام ١٩٣٦، وبناءً على ذلك فإن موقف الحكومة المصرية يزداد صعوبة في ظل الوضع الراهن وفي حال ما تقدمت قوات المحور بصورة أكبر داخل الأراضي المصرية، أكد وزير الخارجية الأمريكي للسفير أن على الحكومة المصرية أن تطمئن لأن القوات الأمريكية سوف تفعل كل ما يمكن أن يطلب منها لصد هذا العدوان[١٩].

بدأت القوات البريطانية في تطوير عملية الهجوم على قوات المحور في العلمين تحت قيادة الجنرال كلود. أوشنيليك Kloud Oceanlick " القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط" وقد أحدث هذا الهجوم موجة من التفاؤل بين المصريين والقوات البريطانية وهو تفاؤل في غير محله، فقوات المحور في تلك المرحلة كانت تعمل على تعزيز موقفها بشكل كبير، وهو ما يؤكد أن موقف البريطانيين لم يتحسن بشكل كبير نظراً لتوقف العمليات الهجومية التي قامت بها قوات أوشنيليك[٢٠].

نتيجة للشعور العام بالقلق تجاه موقف القوات البريطانية، دعا كيرك وزير الخارجية الأمريكي في ٢ أغسطس بضرورة إطلاع الرئيس الأمريكي روزفلت ومستشاروه على حقيقة الأوضاع ومدى الخطر الذى تتعرض له مصر، وأنه في حال

سقوطها في أيدى قوات المحور سوف تتعرض المصالح الأمريكية ومصالح الحلفاء للخطر خاصة بفقدان طرق الاتصالات الهامة المؤدية إلى روسيا والهند والصين، لذلك فإنه من الضروري إطلاع الرئيس على خطط الحلفاء الاستراتيجية ومدى كفاءة القادة العسكريين في تلك البؤرة المشتعلة والعمل على وضع خطط استراتيجية وقادة مناسبين لتنفيذ تلك الأهداف والتي بدورها سوف تستطيع صد القوات الألمانية عن مصر ومنطقة الشرق الأوسط والأدنى (٢١).

أخذت الحكومة الأمريكية بنصيحة كيرك وقامت بتعين الجنرال لويس بريتون Luis Briton " القائد العام للقوات الجوية الأمريكية" قائدا عاماً للقوات الجوية للحلفاء في مصر، وقام بريتون بنقل قاذفات القنابل الثقيلة التابعة للقوات الجوية العاشرة إلى الشرق الأوسط، ونجح من خلال ذلك في تطوير هجوم الحلفاء على المحور وتحقيق انتصارات محدودة والتي من الممكن أن تبنى عليها قوات الحلفاء قاعدة لتطوير عملياتها الحربية خاصة في مجال القوات الجوية التي يكون لديها المقدرة على تطوير الهجوم على قوات المحور المتمركزة في جنوب شرق أوروبا (٢٢).

الوضع القانوني للقوات الأمريكية على الأراضي المصرية

مع اتساع وتيرة المعارك الحربية وانضمام الولايات المتحدة إلى جانب الحلفاء في الحرب ضد قوات المحور ونظراً إلى تأزم الأوضاع في الشرق الأدنى، وما صاحبة من هجوم شرس لقوات الألمان على حدود مصر الغربية، وطبقاً للتوصيات التي أبلغها كيرك للحكومة الأمريكية، وصلت التعزيزات الأمريكية إلى مصر في نهاية ١٩٤٢ وخلال تلك الفترة ونظراً لانشغال القوات بالمعارك الدائرة على الحدود الغربية لم يتم التفكير في مسألة تنظيم الوضع القانوني للقوات الأمريكية مع الحكومة المصرية. وفي ٩ يونيو ١٩٤٢ وبناءً على احتمالية وصول قوات أمريكية إلى مصر بأعداد كبيرة أخبر السفير البريطاني الخارجية الأمريكية بأن هناك صعوبات كبيرة تواجه البريطانيين فيما يتعلق بقوات الحلفاء في مصر (٢٣).

إن وضع القوات البريطانية في مصر كانت تتمتع بإطار قانوني تحدده "اتفاقية التحصينات" الملحقة بالمعاهدة الأنجلو- مصرية للتحالف في عام ١٩٣٦، إلا أن الحكومة المصرية قدمت اعتراض للسلطات البريطانية على دخول قوات الحلفاء إلى مصر ومغادرتهم طبقاً للوضعية القانونية التي تتمتع بها القوات البريطانية، وللتغلب على ذلك اقترحت الحكومة المصرية إنشاء وضع لهذه القوات طبقاً لإصدار بطاقات صفراء خاصة لأعضاء قوات التحالف، إلا أن هذا الاقتراح لم يحل المشكلة بالصورة التي توقعتها الحكومة المصرية، وهو ما دفع السفير البريطاني " لامبسون" لتقديم تعهد نيابة عن القيادة العسكرية العليا للحكومة المصرية بعودة قوات الحلفاء إلى أوطانهم بمجرد الانتهاء من العمليات العسكرية [٢٤].

وقد قدمت صورة من هذا التعهد إلى كافة الحكومات المتحالفة وإلى الحكومة الفرنسية، بعد طلب الحكومة المصرية أن يتم استكمال الضمانات التي قدمها لامبسون بضمانات مماثلة من الحكومات الحليفة المعنية بذلك [٢٥].

الحصانة القضائية للقوات الأمريكية على الأراضي المصرية

قامت الولايات المتحدة في ١٨ يونيو ١٩٤٢ بتعين الجنرال ماكسويل قائداً عاماً للقوات الأمريكية في الشرق الأوسط، وأمام تمسك الحكومة المصرية بضرورة وضع إطار قانوني لقوات الحلفاء العسكرية في مصر، أرسل كيرك برقية للحكومة الأمريكية يستفسر من خلاله عن طبيعة تعامل القيادة الأمريكية في مصر مع الحكومة المصرية، وذلك في ضوء عدم وجود أي معاهدة بين الولايات المتحدة ومصر كما هو الحال مع الحكومة البريطانية، وذلك من أجل تحديد أسس التفاهم بين القيادة الأمريكية والحكومة المصرية، وهو شيء ذات اعتبارات ضرورية من أجل اكتساب القيادة العسكرية الامريكية الحرية الكافية في مجال عملها على الأراضي المصرية[٢٦].

كان ماكسويل يرى أنه في ظل عدم تواجد اتفاقية أمريكية مصرية تعطى القوات الأمريكية على الأراضي المصرية نفس الحقوق التي تتمتع بها القوات البريطانية سوف

يؤدى ذلك إلى عرقلة تحركات القوات الأمريكية داخل مصر، لذلك حث ماكسويل الحكومة الأمريكية على ضرورة عقد اتفاق جنتلمان مع المصريين والذي من خلاله يمكن السماح للسلطات العسكرية الأمريكية معاقبة افراد البعثة الأمريكية من عسكريين ومدنيين في حال انتهاك القوانين للمحاكم العسكرية الأمريكية (٢٧).

كان يدرك ماكسويل تماماً عدم قبول الحكومة المصرية لمثل هذا الامتياز وذلك في ظل إسقاط الحكومة المصرية لتلك الامتيازات وخضوع الأجانب على الأراضي المصرية للقضاء المصري بناءً علي اتفاقية مونترو Montreux Convention عام ١٩٣٧، ولذلك طلب من حكومته أن يتولى هو مسألة التفاوض مع المصريين حول تلك المسألة، من أجل الحصول على اتفاقية الحصانة القضائية للقوات الأمريكية على غرار الحصانة التي حصل عليها البريطانيين بموجب معاهدة ١٩٣٦ والعديد من الإعلانات المتعلقة بتلك المعاهدة، كما أنه تعهد بأن يقدم الطمأنينة الكاملة للحكومة المصرية على أن السلطات الأمريكية ستبذل قصارى جهدها للتأكد من تحقيق العدالة في جميع الحالات التي قد تنشأ. خاصة وأن عقد مثل هذا الاتفاق لن يتطلب أكثر من أن يقوم رئيس الوزراء المصري بإصدار أمر عسكري بموجب السلطة المخولة له طبقاً للمرسوم الصادر في ١ سبتمبر ١٩٣٩، بإعلان حالة الطوارئ في مصر. والذي يعطيه الحق في إبرام هذا الاتفاق (٢٨).

جاء رد الحكومة الأمريكية على ماكسويل بقبول فكرة إجراء المفاوضات مع مصر في مسألة الحصانة القضائية، وكانت تدرك تماماً مدى خطورة التفاوض حول تلك المسألة خاصة فكرة الامتيازات الأجنبية لذلك نصحته خلال التفاوض بأن يتم الإشارة إلى أن هذا الاختصاص القضائي الذى ترغب فيه القوات الأمريكية ليس واسع النطاق كالممنوح للقوات البريطانية طبقاً للمعاهدة الأنجلو مصرية، فإن الاعتراف بهذه الحصانة القضائية لن يشكل أي من أشكال الامتيازات، ولكنه مصمم فقط لحالة الطوارئ التي عليها القوات الأمريكية ، وأن تلك الحقوق معترف بها بين الدول. حيث

اعترفت الحكومة الأسترالية بالامتيازات القضائية الخاصة بالقوات الأمريكية على أراضيها دون اتفاق مسبق، كما تم بالفعل مع الحكومة الكندية [٦٦].

كانت الحكومة الأمريكية تدرك تمام أهمية حصول قواتها العاملة في مصر على الحصانة القضائية لذلك طلبت من وزيرها المفوض في القاهرة بتقديم كافة الضمانات التي سبق وأن طلبتها الحكومة المصرية من قوات الحلفاء فيما يخص الوضعية القانونية لقواتها على الأراضي المصرية [٦٧]، وفي ٢٩ أكتوبر أبلغ كيرك رئيس الوزراء المصري بأن الحكومة الأمريكية تأكد على أنه في ختام الحرب سوف يتم تسريح القوات الأمريكية والأفراد المرتبطين بها في مصر خارج الأراضي المصرية دون تكليف الحكومة المصرية أي نفقات ناشئة عن خروجهم [٦٨].

وفي ٥ ديسمبر طلبت الخارجية الأمريكية من كريك ضرورة ابلاغها بكافة المفاوضات التي تتم بصورة غير رسمية بين قيادة القوات العسكرية والحكومة المصرية فيما يخص مسألة الامتياز القضائي للقوات الأمريكية[٦٩]، تسلم كيرك مذكرة من مصطفي النحاس باشا رئيس الوزراء (١٥ يونيو ١٨٧٩ – ٢٣ أغسطس ١٩٦٥) بصورة غير رسمية تحتوى على العديد من المقترحات المصرية وبعض التعديلات التي تطلبها الحكومة المصرية في ما يخص القوات البحرية والجيش قبل عقد الاتفاق المقترح، وبعد دراسة تلك المقترحات من قبل الفريق القانوني لقيادة الجيش طلب من كيرك العمل على إقناع الحكومة المصرية بتغير المقترحات التي تضمنتها ملاحظاتهم والتي من بينها، طلب الحكومة المصرية الاحتفاظ بحقوقها القضائية في حالة ما إذ ارتكبت الجرائم والجنح في حق المدنيين وذلك على أساس تحديد ما إذ كانت الجريمة قد ارتكبت داخل الخدمة أو خارجها، ثانياً عند ارتكاب الجرائم يتم تحديد نوعية المحاكمة للمتهمين من قبل محاكم مختلطة أو تسليمها إلى السلطات الأمريكية للمحاكمة[٢٩].

أكدت القيادة العسكرية للقوات الأمريكية أن الأفراد النظاميين هم دائماً في الخدمة وتريد الولاية القضائية الكاملة للعسكريين والمدنيين الذين يعملون ضمن صفوف

القوات الأمريكية بغض النظر عما إذا كان الطرف المتضرر عسكرياً أو مدنياً، ومن أجل الحصول على هذا الامتياز القضائي، فإن القيادة العسكرية على استعداد للموافقة على المقترحات المصرية فيما يتعلق بالأفراد المدنيين الأمريكيين في الجيش والبحرية(٧٠).

كان تمسك الحكومة المصرية بعدم شمول الحصانة القضائية للأفراد المدنيين نتيجة لبعض الأحداث الفردية لقوات الحلفاء في مصر (٧١)، لذلك قبلت الحكومة الأمريكية التعديل الذي طلبته الحكومة المصرية من أجل الحصول على الحصانة القضائية لقواتها المسلحة في مصر لضمان محاكمتهم أمام محاكم أمريكية بعيداً عن نصوص قانون القضاء المصري (٧٢).

اقترحت الحكومة المصرية إنشاء لجنة مشتركة مصرية – أمريكية تتضمن عضواً ثالثاً محايداً في حالة الخلاف حول تحديد قيمة الأضرار التي تلحق بقضايا سوء السلوك من المدنيين الأمريكيين، وكان هذا الطلب بناءً على اللجنة المصرية – البريطانية المتفق عليها في معاهدة التحالف، على أنه في حال شعور الحكومة المصرية بأن التعويضات غير عادلة يتم حل الخلاف من خلال القنوات الدبلوماسية(٧٣).

أكد كيرك أن النحاس باشا لدية رغبة قوية في التعاون مع الحكومة الأمريكية حول مسألة الحصانة القضائية، إلا أن التجارب السابقة للحكومة المصرية في ظل نظام المحاكم المختلطة يدفعها إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة حيال ذلك، فالحكومة المصرية لا تستطيع منح كافة الامتيازات الممنوحة للحكومة البريطانية طبقاً للمعاهدة.

دفع هذا القلق من جانب الحكومة المصرية إلى ضرورة قيام كيرك بالتأكيد على أن مقارنة وضع القوات الأمريكية بنظيرتها البريطانية غير موضعي لأن القيادة الأمريكية لا ترغب في الحصول على جميع الحقوق والامتيازات الممنوحة للبريطانيين، كما أنه ليس من المرغوب فيه وضع العراقيل أمام هذا الاتفاق في الوقت الذي تتولى فيه السلطات العسكرية الأمريكية "دون احتجاج الحكومة المصرية "، اتخاذ العقوبات

في العديد من المخالفات الطفيفة مثل السكر والتحرش الجنسي والتلويح بالأسلحة النارية [٣٠].

وهو ما دفع كيرك إلى التأكيد على الجنرال فرانك. أندروز Franke. 'Andrus [٣١]، بأهمية تجنب السلوكيات الخاطئة وإتباع السلوكيات المثالية من جانب الضباط الأمريكيين تجاه المصريين وضرورة العقاب الفوري للمخالفين، وذلك من أجل الحفاظ على العلاقات الودية مع المصريين [٧٤]، كما أكد وزير الخارجية الأمريكي على تلك النقطة وضرورة الحفاظ على العلاقات القوية التي تجمع بين المصريين والأمريكيين[٧٥].

ومع بداية عام ١٩٤٣ ونظراً للزيادة الكبيرة في حجم القوات الأمريكية في مصر بدأت الحوادث المختلفة التي تشمل الجنود في تركيز على ضرورة وجود بعض الترتيبات مع الحكومة المصرية لتسوية موقف القوات الأمريكية في مصر [٧٦].

في ٢ يناير ١٩٤٣ أعلنت الحكومة المصرية عن استعدادها للموافقة منح الامتياز القضائي، على أن يتم محاكمة القوات الأمريكية من العسكريين في القضايا الجنائية أمام المحاكم العسكرية الأمريكية، وفيما يتعلق بالمدنيين الأمريكيين الملحقين بالجيش الأمريكي فإن الحكومة المصرية ستقرر في كل حالة ما إذا كانت القضايا الجنائية التي تنطوي على هؤلاء الأشخاص ستعرض على المحاكم المختلطة أو المحاكم العسكرية الأمريكية، وقد أبلغت القيادة العسكرية للقوات الأمريكية موافقتها على مثل تلك الإجراءات [٧٧].

أما ما يخص مسألة التعويضات، فقد أصرت الحكومة المصرية على ضرورة تشكيل لجنة مختلطة تضم عضو مصري ، عضو أمريكي ، عضو محايد، على أن يتم دفع التعويضات التي تقل قيمتها عن الف دولار على الفور، وأن تكون التعويضات التي تتجاوز الف دولار، يدفع منها الف على الفور وتنتقل بعد ذلك إلى الكونجرس للموافقة على دفع باقي المبلغ، لم تبدى القيادة العسكرية أي اعتراض حول تشكيل

اللجنة المختلطة إلا أنها أكدت على وجود عوائق قانونية حول التعويضات التي تتجاوز الألف دولار، لذلك رأت أن يتم تسمية اللجنة المختلطة لجنة وأن تخضع التعويضات التي تقل عن الف دولار لموافقة لجنة المطالبات الأمريكية للشرق الأوسط، منح الأطراف المتضررة خيار رفع دعاوى مدنية في المحاكم المختلطة ضد الأفراد أو الدعاوى لدى لجنة مطالبات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، على غرار المعاهدات البريطانية مع الحكومة المصرية، حيث تقرر المحكمة القنصلية البريطانية المختصة بقضايا الأحوال الشخصية الدعاوى المرفوعة ضد القوات المسلحة البريطانية والحكومة البريطانية هي التي تدفع مثل هذه التعويضات(٧٨).

تعقدت المفاوضات مرة أخرى بين الطرفين على إثر وقوع شجار بين ثلاث جنود أمريكيين وبعض المصريين في بورسعيد كان على إثره مقتل مصري وإصابة أخر(٧٩)، وتم تعليق الاتفاق بسبب إصرار الحكومة المصرية على الالتزام بالقواعد المنظمة للاتفاق حسب رؤيتها، في حين أصرت السلطات الأمريكية على رفض الصياغة المصرية المتضمنة تشكيل لجنة مختلطة في حال النزاع بين الطرفين، كما أن المستشارين القانونيين لقوات القيادة الأمريكية رأوا أنه من المستحيل قانوناً الموافقة على إنشاء تلك اللجنة أو قيمة التعويضات وذلك طبقاً لأحكام القانون الأمريكي الذى لا يجيز ذلك(٨٠).

أمام تمسك الحكومة المصرية بمطالبها حث كيرك حكومته على ضرورة التشاور مع وزارة الدفاع الأمريكية من أجل التوصل إلى حل يمكن من خلاله تلبية رغبات الحكومة المصرية في مسألة اللجنة المختلطة ودفع التعويضات التي تزيد عن ألف دولار، بحيث تقوم وزارة الدفاع بتحمل تلك المبالغ، حيث أبدت الحكومة المصرية استعدادها للتنازل أمام المحاكم العسكرية الأمريكية عن الولاية القضائية الجنائية الكاملة على الأفراد العسكريين النظاميين (٨١).

فقد مثلت المسألة ضرورة حتمية بالنسبة للوزير المفوض في ظل إصرار النحاس باشا بعد التشاور مع وزير العدل و وزير الخارجية على ضرورة تسليم الجندي للمحكمة المختلطة، وبعد التشاور نجح الوزير المفوض في إقناعه ببقاء الجندي في

المستشفى العسكري الأمريكي تحت حراسة الجيش والشرطة، وذلك انتظارا لإبرام اتفاق سريع بشأن الاختصاص القضائي، حيث أدعت السلطات العسكرية الأمريكية أن الجندي مريض وأنه سوف يكون تحت أمر المحكمة المختلطة عندما تسمح حالته الصحية بذلك، فقد تم الاتفاق سراً بأن المحاكم المختلطة سوف تمتنع عن اتخاذ أي إجراء لمدة أسبوعين أو ثلاثة لإعطائنا الوقت لإبرام الاتفاق(٨٢).

مع تصاعد الأحداث حول قضية الجندي الأمريكي، أصبح من الضروري التوصل إلى اتفاق بشأن الحصانة القضائية، ومن أجل ذلك أرسلت الحكومة الأمريكية بعض التوصيات الخاص بمسألة التفاوض والتي يجب لفت أنظار الحكومة المصرية اليها ووضعها في الاعتبار خلال جلسات التفاوض والتي تضمنت النقاط التالية (٨٣):

- ترى الحكومة الأمريكية أن وجود القوات المسلحة للولايات المتحدة في مصر هو أمر مفيد لمصر والولايات المتحدة بشكل واضح، لذلك فإن الخارجية الأمريكية لا ترى أي سبب يدعو إلى تردد الحكومة المصرية بشأن إبرام اتفاق خاص بالمسألة القضائية لتلك القوات.
- أن الحكومة الأمريكية لها الحق في هذا الامتياز بموجب القانون الدولي في الاختصاص الحصري للمسائل الجنائية على قواتها المسلحة في مصر، وأكد وزير الخارجية على السفير ضرورة التأكيد على هذا الحق، ولقد تم اقتراح عقد اتفاقية حول هذا الموضوع من منطلق احترام الحكومة المصرية، وأن الاعتراف بحقوق الولايات المتحدة في هذا الشأن لا يعد امتياز.
- لا تعتبر الحكومة الأمريكية أن مسألة المطالبات بالتعويض عن الأضرار التي تلحق بالأشخاص أو الممتلكات لها تأثير ومسألة حق الحكومة الأمريكية في الحصول على الامتياز القضائي في المسائل الجنائية على قواتها المسلحة وأن مثل هذا لا يتعلق بالاتفاق حول الولاية القضائية، حيث اعترفت حكومات الدول الأخرى بالسلطة القضائية المشار اليها والتي تتمركز القوات الأمريكية على أراضيها والتي لم تتضمن في اتفاقياتها أي بنود تتعلق بالتعويضات المادية.

- لا تستطيع الحكومة الأمريكية الموافقة على المقترحات المصرية بشأن لجنة التعويضات المختلطة، حيث أن السلطات العسكرية مفوضة بموجب قانون الكونجرس لتشكيل لجان عسكرية في الدول الأجنبية لتسوية المطالبات الخاصة بالتعويضات عن الأضرار التي يتسبب فيها أفراد القوات المسلحة، حيث نالت بنودها قبول وموافقة عامة في الدول التي عملت بها، هذا بالإضافة إلى أنه لا توجد سلطة قانونية لإنشاء لجنة مختلطة كما تقترح الحكومة المصرية أو لدفع تعويضاتها، لأن القوانين التي تخضع لها البحرية والدفاع واحدة. لذلك يجب أن تفهم الحكومة المصرية أنه من الأفضل أن يتم دفع التعويضات من قبل اللجان العسكرية الأمريكية لضمان سرعة الفصل في القضايا، حيث يصرح لتلك اللجان بموجب اللوائح والقوانين بإصدار قرارات في جميع حالات الضرر باستثناء تلك الناتجة عن إهمال الطرف المتضرر، ولذلك يسمح لها بدفع التعويضات التي لا توجد فيها مسئولية قانونية بموجب قوانين الولايات المتحدة أو بموجب القانون الدولي. حيث أن تلك اللجان العسكرية لديها سلطة دفع التعويضات بموجب قانون ٢ يناير ١٩٤٢ وهو مقتصر حالياً على دفع التعويضات بقيمة ألف دولار أو أقل، إلا أن وزارة الدفاع تسعى إلى إصدار تشريع جديد لزيادة قيمة التعويض إلى ٥ آلاف دولار، وتفويضها للتصديق على مطالبات الكونجرس في التعويضات التي تزيد عن ٥ الألف دولار [٣٢].

على الرغم من الضوابط التي وضعتها الحكومة الأمريكية بشأن الامتياز القضائي للقوات الأمريكية على الأراضي المصرية، إلا أن الحكومة المصرية ظلت متمسكة بعدم التنازل عن الولاية القضائية الجنائية على المدنيين وخاصة المدنيين غير الأمريكيين العاملين بمصر، والذى يتضمن العديد منهم مواطنين مصريين[٣٣]، فقد تمسكت الحكومة المصرية بضرورة محاكمة هؤلاء المدنيين أمام

المحاكم المختلطة، حيث تمسكت الحكومة اليونانية بمثل هذا الحق على خلفية المفاوضات الأمريكية – المصرية المتعلقة بالامتياز القضائي، فإصرار الحكومة المصرية على ذلك يعود إلى عدم رغبتها في التنازل عن الاختصاص الجنائي المطلق لليونانيين بسبب وجود آلاف المدنيين اليونانيين في مصر ملحقين بالجيش اليوناني، والعديد منهم يحمل جنسية مصرية مزدوجة(٨٤).

رضخت الحكومة الأمريكية أمام إصرار الحكومة المصرية على موقفها فيما يخص محاكمة المدنيين ووافقت على السماح للحكومة المصرية في كل قضية يتم فيها اتهام مدني بارتكاب جريمة جنائية بمحاكمته أمام المحاكم المختلطة أو أمام المحاكم العسكرية الأمريكية (٨٥).

وعلى الرغم من رفض الحكومة المصرية لوجهة النظر الأمريكية المتعلقة منح قواتها المسلحة الامتياز القضائي بموجب القانون الدولي، إلا أنها من منطلق إظهار حسن النوايا بين البلدين صرحت بالموافقة على منح الامتياز القضائي، وأعرب النحاس باشا عن نيته لتقديم مذكرة رسمية إلى الوزير المفوض الأمريكي تفيد بأنه خلال فترة الحرب ستمنح الحكومة المصرية الحصانة القضائية في المسائل الجنائية لأفراد القوات المسلحة الأمريكية على الأراضي المصرية وتحديد الإجراءات الواجب إتباعها في مسألة التقاضي، وأبدى المستشارين القانونيين للقوات الأمريكية موافقتهم على هذه الصياغة التي قدمتها الحكومة المصرية(٨٦).

وفي ٢ مارس ١٩٤٣ تم تبادل المذكرات بين الجانبين، وبناءً عليها تم منح المحكمة الجنائية الأمريكية الولاية القضائية الجنائية على الأفراد النظاميين في جيش الولايات المتحدة والمدنيين الأمريكيين المرتبطين بالجيش الأمريكي (٣٤).

وفي أغسطس وسبتمبر من عام ١٩٤٢، كانت السلطات الأمريكية قد أثارت مسألة مطالبة الحكومة المصرية بمنح الجيش الأمريكي امتيازات مماثلة لتلك التي حصل عليها البريطانيين فيما يتعلق بصيانة مكتب بريد الجيش في

مصر، وتم توقيع الاتفاق في ١٩ يونيو ١٩٤٣، والذي تضمن دفع الجيش الأمريكي ٥٠ دولار شهرياً إلى هيئة البريد المصرية مقابل هذا الامتياز [٨٧].

كما أثارت سلطات الجيش الأمريكي مسألة تركيب محطة إذاعية في معسكر القائد لخدمة هليوبوليس لغرض إرسال رسائل إلى الولايات المتحدة، وإنشاء خط هاتف بين مصر الجديدة ومقر القيادة في القاهرة، ثم تم نقل معسكر مصر الجديدة ونقلة إلى الهايكستب، وإنشاء محطة الراديو به مع كافة الخدمات الأخرى والتي كانت تعمل بصورة كاملة حتى إبرام الاتفاق مع الحكومة المصرية في ٢٥ يوليو ١٩٤٣[٨٨].

وفي عام ١٩٤٤ أثار الجيش مسألة تركيب محطة بث صغيرة في الهايكستب للوصول إلى الأفراد العسكريين من القوات الأمريكية في مصر والمناطق المجاورة، وقد وافقت الحكومة المصرية في ١٢ سبتمبر ١٩٤٤ على إنشاء محطة البث، التي كانت بالفعل قيد التشغيل، إلا أن الحكومة المصرية وضعت شرطاً لذلك الأذن وهو أن يبيع الجيش الأمريكي المحطة إلى الحكومة المصرية عندما لا يكون هناك حاجة إليها، و وافقت القيادة الأمريكية على بيع المحطة بشرط عدم بيع المعدات اللاسلكية إلا إذا أنتقل الجيش من مصر ولم يعد هناك حاجة إلى تلك المعدات، وذلك لأن تلك المعدات محمولة وقد يرغب الجيش في إزالتها إلى منطقة أخرى من العمليات العسكرية في وقت لاحق، وصرحت الخارجية المصرية بقبول ذلك الاقتراح[٨٩].

وفيما يتعلق بمسألة فرض الضرائب ورسوم الكهرباء على قوات الجيش الأمريكي، فقد أثارت تلك المسألة قلق الحكومة الأمريكية، خاصة مسألة فرض الضرائب على التحسينات العقارية التي أجرتها قوات الجيش الأمريكي، وفي ١٥ فبراير ١٩٤٥ طلبت الخارجية المصرية من الإدارة الأمريكية بأنه إذا كان هناك ضرورة لإصدار قانون من البرلمان لإعفاء القوات العسكرية الأمريكية من تلك الضرائب العقارية، فإنه يتم تعليق جميع المدفوعات وضرائب الكهرباء وأي ضرائب مماثلة حالية أو مستقبلية ، على أن يتم تناولها في المناقشات العامة عند الدخول

في مفاوضات تتعلق بالمؤسسات العسكرية الأمريكية واتفاقية الإقراض، لذلك نصحت الخارجية المصرية السلطات الأمريكية "بانه لن يكون من المرغوب فيه في الوقت الحالي محاولة جعل البرلمان المصري ينظر في تشريع يعفي جيش الولايات المتحدة من دفع الضرائب العقارية [٩٠].

الحقوق الجوية للولايات المتحدة في مصر

مع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية لصالح الحلفاء، بدأت الحكومتان الأمريكية والبريطانية التشاور حول طبيعة العلاقات فيما بينهما خاصة تلك العلاقات المرتبطة بمنطقتي الشرق الأدنى والأوسط، فقد تم تبادل الآراء حول اعتراف الجانبين بكافة مصالحهم في المنطقة وضرورة العمل على التشاور المتبادل بين الجانبيين والاتفاق حول الغايات والمصالح طويلة المدى للعلاقات الأنجلو – أمريكية في المنطقة وتجنب الشائعات التي بدورها من الممكن أن تضر بالعلاقة بين الجانبين.

كان من المصالح الضرورية والهامة للولايات المتحدة الحقوق الجوية للشركات الأمريكية داخل مصر عقب الانتهاء من الحرب، ففي ضوء تطوير الطيران المدني والعسكري في مصر ومنطقة الشرق الأوسط، قدم سلاح الجو الملكي البريطاني مشروعاً لتطوير مطار الماظه من حيث المعدات والمباني تضمن المشروع جزئيين الأول إنشاء مطار مدنى بتكلفة ٥٠٠ الف جنيهاً تتحملها الحكومة المصرية، والثاني تطوير المطار العسكري بتكلفة ٨٠ الف جنيهاً، يتم تنفيذه على نفقة سلاح الجو الملكي البريطاني، ويعود هذا المطار إلى مصر بعد توقف الأعمال العدائية في جميع جبهات القتال[٣٥].

فقد دفعت الاحتياجات العسكرية لطيران الحلفاء العسكري، الحكومة البريطانية إلى العمل على إنشاء مطار جديد بالقرب من القاهرة على أن يكون مجهزاً بالمنشآت والأجهزة المناسبة لتلبية الاحتياجات العسكرية الضرورية، في

الوقت نفسه كانت الحكومة المصرية تسعى إلى توسيع مطار الماظه لتلبية احتياجات الطيران المدني بعد الحرب [٩١].

ومن أجل تحقيق هذا الهدف جرت محادثات بين الحكومة المصرية و البريطانية حول تطوير وتوسيع مطار الماظه على جانبين الأول يلبى احتياجات الطيران المدني، بحيث تكون الحكومة المصرية هي المسئولة عن توفير النفقات الضرورية لتنفيذ هذا المطار، على أن يتم تنفيذ المطار خلال ١٨ شهر، ويتولى سلاح الجو الملكي البريطاني توفير كافة المواد اللازمة لإنشاء المطار بأسعار منخفضة، ثانياً تلبية احتياجات الطيران العسكري، بحيث يتحمل سلاح الجو الملكي النفقات الضرورية لإتمام التعديلات المطلوبة، ويتم نقل المنشآت الثابتة إلى ملكية الحكومة المصرية دون التزام من جانب الحكومة البريطانية، بالإضافة إلى ذلك يسدد سلاح الجو الملكي البريطاني رسوم الهبوط الخاصة بخطوطه في المطار مع دفع إيجار المباني والمنشآت التي تؤول لتلك المطارات[٩٢].

وقد أعربت الحكومة المصرية عن قبولها فكرة دعوة الحكومة الأمريكية لحضور جميع المؤتمرات العامة لدراسة الأمور المتعلقة بالطيران المدني والاتصالات الجوية الدولية بعد انتهاء الحرب، وتؤكد أيضاً أن هذا الإجراء هو نابع من إيمانها بروح التعاون الدولي على أساس المساواة في الحقوق ومدى روح الود والصداقة التي تجمع بين الحكومة المصرية والأمريكية [٩٣].

كان الهدف من هذا المشروع هو إفساح المجال الجوي أمام حظيرة الطائرات لاستيعاب أكبر عدد من الطائرات الكبيرة، كما أن مدة المشروع سوف تستغرق ١٨ شهراً ليصبح هذا المطار تحت سيطرة سلاح الجو الملكي البريطاني حين تنتهي الحرب [٩٤].

تمت الموافقة على هذا المشروع من جانب لجنة الدفاع المصرية والتي لديها خطة تسعى من خلالها على مدار ثلاث سنوات تطوير منظومة الطيران المدني والعسكري في مصر، كما تم تقديم اقتراح لمجلس الوزراء المصري بإنشاء وزارة الطيران المصرية لتكون بمثابة أمانة فرعية للطيران تحت وزارة الدفاع الوطني،

ولكنها تحظى باستقلال نسبى حيث تم مناقشة هذه الاقتراحات بصورة سرية في ٦ يونيو ١٩٤٤ في اجتماع مجلس الوزراء [٩٥].

كانت الحكومة الأمريكية تعمل على حفظ حقوقها في الخدمات الجوية في مصر بمجرد طرح هذا المشروع، فقد طلبت السلطات الأمريكية من الحكومة المصرية والبريطانية ضرورة التأكيد على حقوق الولايات المتحدة في استخدام تلك المرافق على أساس الدولة الأولى بالرعاية [٩٦].

ففي ١٩٤٣ قامت القوات الجوية للجيش الأمريكي بتطوير مطار الماظه لكى تقوم قيادة النقل الجوي باستخدامه في العمليات الحربية، ويقع هذا المطار على أرض مرتفعة نسبياً على بعد حوالى ١٣ ميلاً شرق القاهرة، حيث وصف هذا المطار بأنه أفضل مطار في أفريقيا، وقد حصلت القوات الأمريكية من سلاح الجو الملكي البريطاني الذى بدوره قد حصل على قطعة الأرض الخاصة بالمطار بموجب معاهدة التحالف الأنجلو – مصرية عام ١٩٣٦، كانت تلك الأرض يعود جزءً منها إلى الحكومة المصرية والجزء الأخر لشركة مصر الجديدة، التي لم تكن لديها معرفة حول حقيقة إنشاء مطار على أراضيها، ولقد حددت الولايات المتحدة ميزانية لأعمال البناء والتطوير على النحو التالي :

الاستثمار الأصلي	الاستثمارات الإضافية حتى ٢٣ أبريل ١٩٤٤	برنامج التطوير المطروح	إجمالي الاستثمار
١٥٥٦٠٠٠ دولار	٢٨٥٠٠٠ دولار	٨١٠٠٠ دولار	٢٦٥٢٠٠٠ دولار

بحيث تساهم الحكومة البريطانية بحوالي ١٠ % من التكلفة، هذا بالإضافة إلى ١٠ % من إجمالي التكلفة عند الانتهاء من المشروع، ويحتوي مطار الماظة على مدرجين يبلغ طول كل منهما ٧٠٠٠ قدم، بالإضافة إلى الأخر والذي يبلغ طوله ٦٠٠٠ قدم ويمكن تمديد إحدى المدرجات إلى ٩٠٠٠ قدم إذا لازم الأمر، إلا أن المدرجات الحالية أثبتت كفاءتها لاستخدام الطائرات الجديدة من نوعية29 – B [٩٧].

في الوقت نفسه يسعى البريطانيين إلى العمل بنشاط على تطوير مطار الماظة لإدخال تعديلات في المباني والإمكانيات لخدمة شركات الطيران المدني العاملة عبر القاهرة، هذا التطوير المقترح سوف يتم تنفيذه على نفقة الحكومة المصرية، على الرغم من أن البنية الأساسية لهذا المطار قد تم إنشائها بأموال أمريكية والتي سوف يتم إخلائها بصورة كاملة في أعقاب الحرب، لذلك كانت الحكومة الأمريكية ترى ضرورة التوصل إلى اتفاق مع الحكومة المصرية من أجل الحفاظ على حقوق الولايات المتحدة في استخدام تلك المطارات في الملاحة الجوية التجارية ونقل الركاب عقب انتهاء الحرب(٩٨).

ومن منطلق حرص الولايات المتحدة على المحافظة على امتيازاتها في استخدام المطارات الجوية في مصر بعد انقضاء الحرب، سلم وزير الخارجية الأمريكي الوزير المفوض المصري في واشنطن مذكرة تتضمن تأكيد الحكومة الأمريكية على إيفائها بواجباتها تجاه حلفائها خلال الحرب في مسألة تحسين وتطوير عدد كبير من المطارات في مختلف البلدان بما في ذلك الشرقين الأدنى والأوسط وعلى رأس تلك المطارات مطار الماظه بالقاهرة، لذلك لابد من ضرورة المحافظة على حقوق الولايات المتحدة في استخدام تلك المطارات التي ساعدت في إنشائها أو تحسين العمل بها بحيث تكون متاحة لاستخدام الطائرات التجارية للولايات المتحدة في الخدمات الدولية أو الطائرات المدنية التي تقوم برحلات خاصة حسبما قد تأذن به البلدان صاحبة السيادة على تلك المطارات، والذى لا يمثل في مضمونه انتهاك لسيادة تلك الدول، كما أن الحكومة الأمريكية لا تسعى في الوقت نفسه إلى الحصول على ملكية منفردة أو السيطرة أو الحصول على حقوق حصرية(٩٩).

في ١٦ أبريل ١٩٤٦ أرسلت الخارجية الأمريكية برقية إلى مفوضها بالقاهرة " تاك" Tack تطلب منه أن يطلب من الملك فاروق (١١ فبراير ١٩٢٠ – ١٨ مارس ١٩٦٥) أن يتناول الأمر الوارد على لسان الرئيس ترومان Truman والخاصة باتفاقية الطيران المدني والتي تعتبرها الحكومة الأمريكية في غاية الأهمية، حيث أن المفاوضات التي أستمرت خلال العام الماضي بين الحكومتين بشأن إبرام اتفاقية ثنائية

للنقل الجوي المدني، قد أكدت على اتفاق الطرفان على جميع النقاط تقريباً باستثناء إصرار الحكومة المصرية على عدم قيام حركة جوية مباشرة بين القاهرة والولايات المتحدة، حيث أبرمت الحكومة الأمريكية العديد من الاتفاقيات الثنائية مع الدول الأوروبية ولا يوجد بها أي قيود محدده حول حركة الطيران، لذلك فإن الحكومة الأمريكية لا ترحب بإدراج مثل هذا التقييد في الاتفاقية الثنائية لأنها سوف تخلق سابقة غير مرغوبة وتشجع الدول الأخرى على طلب قيود مماثلة(١٠٠).

وهو ما يجعل من تلك القيود صعوبات اقتصادية مستحيلة بالنسبة لعمل خطوط النقل في الولايات المتحدة، وبالتالي تعيق تقديم الخدمات اللازمة والتي بدورها سوف تساهم في تطوير التبادل التجاري الدولي، لذلك ومع إصرار الحكومة المصرية على التمسك بمثل تلك القيود سوف تقوم الحكومة الأمريكية بربط خطوط طيرانها بفلسطين من خلال مسار أخر يتخطى القاهرة، والذى بدوره سوف يحرم مصر بشكل عرضي من حركة مرور الطائرات من الولايات المتحدة إلى القاهرة أو العكس، كما أنه سوف يزيد من تكاليف التشغيل المادي لشركة T W A ، والتي لديها قاعدة صيانة رئيسية في القاهرة لخدمة طائراتها الدولية، كما تأمل الحكومة الأمريكية منح الشركة جميع التسهيلات الفعالة في مطار الماظه والتي قد تكون مطلوبة لعملياتها الفعالة(١٠١).

كما وافقت الحكومة الأمريكية على أن تدرج في مسودة الاتفاقية مع مصر مبدأ ينص على" أن تكون السعة مرتبطة بمتطلبات حركة المرور في المنطقة التي تمر من خلالها شركة الطيران بعد مراعاة الخدمات المحلية والإقليمية" وهو ما سوف يوفر الحماية الكافية لشركة مصر للطيران في عملياتها بين القاهرة والولايات المتحدة (١٠٢).

فالحكومة الأمريكية ترى أن إدراج القاهرة على المسار الدولي الأمريكي المقترح لخطوط الطيران الأمريكية سوف يعزز الروابط الاقتصادية والثقافية بين البلدين، كما أن أي قيود تُفرض سوف تضر بالعملية الاقتصادية للمسار المقترح. ولذلك تأمل الحكومة الأمريكية في إبرام الاتفاقية الثنائية المقترحة بناءً على التوجيهات الأمريكية السابقة (١٠٣).

قدم تاك مذكرة إلى النحاس باشا عرض خلالها كافة المقترحات الأمريكية التي أوصت بها الحكومة الأمريكية بشأن المفاوضات المتعلقة بالاتفاقيات الثنائية المقترح عقدها بين الحكومة المصرية والأمريكية.

كما قدم عرضاً مغرياً للحكومة المصرية لحثها على إبرام الاتفاقية المتعلقة بالطيران المدني الأمريكي، في ضوء مفاوضات الحكومة المصرية التي تعتزم مصر إجرائها بشأن حصول مصر على المعدات الأمريكية الفائضة عن احتياجات الجيش والبحرية الأمريكية حيث أعلن مفوض جبهة تحرير الكونغو في القاهرة عن استعداده بعد موافقة مكتب لجنة التصفية الخارجية في واشنطن، تقديم كافة المعدات الفائضة عن احتياجات الجيش والبحرية الأمريكية الكائنة داخل الحدود المصرية الغير مباعة باستثناء بعض الاسهم الدارجة في السكك الحديدية التي تم الإعلان عن بيعها بموجب عقد منفصل مع السكك الحديدية المصرية، وكذلك المعدات والتركيبات الثابتة في مطار الماظه وذلك بخصم ٦٠% من تكلفة الولايات المتحدة لتلك الممتلكات والمعدات في مصر.

حيث تمثل تكلفة هذه الممتلكات حوالي ٧٥٠٠٠٠٠ جنيهاً إسترليني، لذلك فإن المبلغ الذي يتعين على الحكومة المصرية سداده هو ٣٠٠٠٠٠٠ جنيهاً إسترليني أو ٤٠% من قيمة تكلفة الولايات المتحدة لتلك الممتلكات (١٠٤).

ففي حال التوصل إلى اتفاق مرضى يضمن المصالح المشتركة للولايات المتحدة ومصر، فيما يتعلق بمصالح الطيران المدني فإن القوات الجوية الأمريكية على استعداد لنقل كافة المنشآت الثابتة والمعدات في المطار الجديد إلى الحكومة المصرية دون مقابل مادي (١٠٥).

بالإضافة لذلك فإن القوات الجوية الأمريكية سوف تنقل إلى الحكومة المصرية بدون مقابل ملكية الطائرات الغير مطلوبة من قبل القوات الجوية الأمريكية التي لم يتم استخدامها، ولم يتم بيعها في مصر وكذلك جميع أجزاء الطائرات الغير مطلوب عودتها إلى الولايات المتحدة.

فخلال مراحل الحرب قامت الولايات المتحدة بالتنسيق مع الحكومة المصرية بتطوير الملاحة الجوية والاتصالات الجوية ومرافق الطقس هذا بالإضافة إلى تطوير وتوسيع برنامج الطيران في أوقات السلم وهو ما يمثل أهمية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة، لذلك تأمل الحكومة الأمريكية أن يستمر العمل داخل المطارات المصرية بنفس الكفاءة التي كانت تسير عليها خلال مراحل الحرب (١٠٦).

وفي ضوء الالتزامات الدولية التي تتحملها الولايات المتحدة والتي تتطلب توفير مجالات مجانية للاتصال الجوي عبر العالم، ولاسيما فيما يتعلق بالممرات الجوية التي تمر عبر هذه المنطقة، فإن الحكومة الأمريكية لديها اهتمام خاص بالحقوق الموجودة في المطارات المصرية وذلك لامتلاكها استثمارات كبيرة داخلية حيث تعتبر المطارات المصرية هي الرابط الوحيد للولايات المتحدة في سلسلة اتصالاتها الجوية في تلك المنطقة، لذلك فإن الحكومة الأمريكية لديها رغبة كبيرة في نقل ملكية تلك المطارات إلى الحكومة المصرية، وذلك على غرار المرافق الأخرى التي تم نقلها في الدول التي تربطها مصالح مع الولايات المتحدة، والتي يتم الإشراف على تشغيلها من قبل الحكومات المحلية وذلك في ظل نظام عالمي متكامل(١٠٧).

ومن أجل تلك الأهداف المعلنة من جانب الولايات المتحدة، تود الحكومة الأمريكية إبرام اتفاقية النقل الجوي الثنائية كما قدمتها للحكومة المصرية في ١١ فبراير ١٩٤٥، وذلك في ضوء الاتفاق الذي تم التوصل اليه بالفعل مع الحكومات المرتبطة بمؤتمر الطيران المدني الدولي. لذلك تطلب الولايات المتحدة إبرام التعاقد دون إجراء أي تعديل من جانب الحكومة المصرية (١٠٨).

ونظراً إلى حرص الحكومة الأمريكية على ضرورة المحافظة على سير العمل بنفس الكفاءة القائمة داخل المطارات ولتجنب انقطاع الخدمات الفنية في حال نقل ملكية المطار إلى الحكومة المصرية، فإن الحكومة الأمريكية ستترك الموظفين ذوي الخبرة الحاليين من الولايات المتحدة للإشراف على عمليات إرشاد وتدريب الموظفين المصريين في تشغيل وصيانة مرافق المطار والمساعدات الملاحية، وذلك من أجل الحفاظ على تقديم الخدمات داخل المطار على الحكومة الأمريكية الاحتفاظ بمسألة

الملاحة الجوية والاتصالات والطقس والمرافق الأخرى التي تم تركيبها الآن بالمطار والمنشآت الداعمة المجاورة للمطار، من أجل المحافظة على سلامة وأمن العملية الملاحية، كما يتعين على الحكومة المصرية منح شركات الطيران الأمريكية حقوق خاصة على أساس غير تمييزي [١٠٩].

حقوق الطيران العسكري

رأت الحكومة الأمريكية أنه من الضروري أن تظل القوات العسكرية الأمريكية تتمتع بنفس الحقوق الممنوحة لها خلال فترة الحرب فيما يخص استخدام المطارات المصرية وأن تستمر الطائرات العسكرية الأمريكية في استخدام تلك المطارات وذلك من أجل إعادة الأفراد والقوات العسكرية من الشرق الاقصى والأدنى والأوسط، وكذلك لخدمة القوات الأمريكية المتمركزة في منطقة الشرق الاقصى وتلك الحقوق منصوص عليها في ملحق الاتفاقية والتي تتضمن النقاط التالية [١١٠]:

- عند نقل ملكية المطار إلى الحكومة المصرية تواصل الحكومة الأمريكية التمتع بالحقوق والتعهدات الحالية في المجال الجوي المصري لطائراتها العسكرية والتي تشمل:

١- العبور الحر وخدمة الطائرات العسكرية الأمريكية، بما في ذلك الهبوط والإقلاع في المطارات المصرية ونقل الأفراد والمواد والبريد لفترة طويلة حسب الضرورة لإعادة الأفراد العسكريين من القوات الأمريكية من الشرق الاقصى والأدنى والأوسط وكذلك خدمة قوات الاحتلال الأمريكية في الشرق الأقصى

٢- الهبوط الاضطراري للطائرات العسكرية الأمريكية في المطارات المصرية المختلفة.

٣- تمركز القوات الأمريكية اللازمة لتشغيل متطلبات الجيش الأمريكي على أساس أن الولايات المتحدة ستسحب جميع الأفراد النظاميين في غضون ٦ أشهر

٤- استخدام التركيبات وتشغيل وسائل الملاحة الجوية اللازمة والاتصالات الجوية في خدمة وصيانة المرافق حسب الضرورة

٥- تأمين الشفرة اللازمة

٦- المراقبة الادارية والتشغيلية للطائرات العسكرية الأمريكية بواسطة أفراد أمريكيين

٧- أن يرتدى أفراد المراقبة الادارية وأفراد الطاقم والعاملون العسكريون الزي الرسمي للجيش الأمريكي

٨- إبقاء أفراد الجيش الأمريكي دون عائق إلا في حالة طوارئ خطيرة، على الأفراد العسكريين الأمريكيين أن يظلوا محايدين تحت أي ظرف من الظروف، ولا يتخذوا أي إجراء مسلح سوى للدفاع عن شخصهم أو ممتلكاتهم وللجيش الأمريكي السلطة في السيطرة على أفراده وتأديبهم

٩- شراء ونقل جميع التوريدات والمعدات اللازمة بما في ذلك التوريدات البرية وتكون كلها معفاة من الجمارك المصرية، والرسوم والضرائب والتعريفات

١٠- أن تكون مسألة الدخول والخروج من القاعدة الجوية حسب الضرورة لمتطلبات عمليات الجيش الأمريكي.

سوف تستولى الحكومة المصرية على مبنى التركيب من خلال لجنة مشتركة من ممثلي الجيش الأمريكي والحكومة المصرية التي تقوم بعملية الجرد لمحتويات المبنى، في حين يتم ترتيب إجراءات التسليم من قبل الجيش الأمريكي [٣٦].

خاتمة

نجحت الولايات المتحدة خلال فترة الحرب العالمية الثانية في قراءة الموقف السياسي والنفوذ العسكري للقوات البريطانية في الشرقين الأدنى و الأوسط ، حيث رأي صانعوا القرار السياسي داخل الولايات المتحدة الأمريكية أن أفول نجم بريطانيا قد بدأ مع اندلاع الحرب العالمية الثانية وأن خروج الوجود البريطاني من تلك المنطقة أصبح مسألة وقت ليس أكثر، وهو ما دفع الولايات المتحدة للعمل على ملء الفراغ المترتب على خروج القوات البريطانية من تلك المنطقة الحساسة والمتحكمة في كثيراً من الأهداف السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي تهم الولايات المتحدة كوريث لبريطانيا في تلك المنطقة حيث تتمتع المنطقة كما أكدته التقارير الأمريكية بأهمية خاصة سوء على مستوى الموارد الاقتصادية وخاصة آبار النفط أو من خلال كونها حلقة الوصل بين الغرب والشرق خاصة الصين والهند، دفع تلك الاهداف صانعي القرار السياسي العمل على الحصول على كافة الامتيازات التي تمتعت بها القوات البريطانية خاصة في مصر التي تعُد هي بمثابة حلقة الوصل بين الشرق والغرب.

وبناءً على ذلك بدأت الولايات المتحدة عمل على الحصول على نفس الحقوق والامتيازات التي كانت تمتلكها بريطانيا بناءً على معاهدة التحالف المبُرمة بينها وبين مصر عام ١٩٣٦، من أجل الحصول على كافة الامتيازات القضائية التي تتمتع بها القوات البريطانية على الأراضي المصرية لكى تضمن لقواتها حرية العمل والحركة داخل مصر خلال سنوات الحرب بل وبدأت في العمل على المحافظة على تلك الحقوق حتى بعد انتهاء الحرب، بالإضافة إلى حصولها على امتيازات خاصة من الحكومة المصرية فيما يتعلق بمسألة الضرائب على المنشآت والمعدات وإعفاءات الجمارك.

ومع انتهاء الحرب الثانية تأكد للولايات المتحدة الأمريكية صعوبة محافظة إنجلترا على وضعها في المنطقة، وأن مسألة بقائها أصبحت مجرد وقت، لذلك بدأت الولايات المتحدة تسعى للمحافظة على وضعها وامتيازاتها التي حصلت عليها أثناء الحرب والعمل على تدعيم هذه الامتيازات بعقد اتفاقيات جديدة مع الحكومة المصرية

تضمن لها السيطرة على المطارات المصرية سواء في مجال الطيران المدني أو العسكري، والعمل على التمتع بامتيازات خاصه تضمن لها الأولوية في أي اتفاق تعقده مصر مع أي دولة في المجالات المختلفة، حتى يضمن لها التفوق وفرض النفوذ داخل مصر.

فمن خلال ذلك نستطيع أن نقول أن فكرة انتهاء الوجود البريطاني في مصر كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعد له منذ اشتراكها في الحرب العالمية الثانية بجانب الحلفاء في الشرق الأوسط ، وهو ما أكدت عليه الاهداف السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة حتى قبيل اشتراكها في الحرب، ففكرة إزاحة الولايات المتحدة للوجود البريطاني من مصر قد تم الإعداد لها منذ أن تدخلت الولايات المتحدة في الحرب وليس مع حرب السويس ١٩٥٦، فالخطة الأمريكية قد تم الإعداد لها مع وصول القوات الأمريكية لمصر في ديسمبر ١٩٤١ وهو التاريخ الذى عقدت فيه الحكومة الأمريكية النية لإزاحة بريطانيا عن مصر ومنطقة الشرقين الأدنى و الأوسط.

الهوامش:

(١) صالح منسي: تاريخ أوربا في القرن العشرين، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٢٧٦.

(٢)Crane L.F.., United States of America, Journal of Comparative Legislation and International Law, 3rd Ser., Vol.23, No.2/3. (1941), P.167.

(٣)FRUS,1939, Vol.I (General), U.S Government Printing Office Washington 1956, PP.414-416.

(٤)محمد محمود السروجي: سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين ، مطبعة المصري، الإسكندرية ١٩٦٥، ص ١٥٢؛

Radio Address Delivered by President Roosevelt from Washington, Sep 3, 1939.Peace and War: (U.S.F.P)1931-1941, United States Government Printing Office Washington 1943, No.142, PP.483-485; Department of State Bulletin, Vol.I, P.183.

(٥)حسين الشريف: الولايات المتحدة منذ الاستقلال والعزلة إلى سيادة العالم ١٨٧٣- ٢٠٠١، جـ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠١، ص٤٤٣.

(٦) روزفلت خطبه ورسالته: جمعها بازيل روش، ترجمة: حبيب واصف، دار المعرفة، القاهرة ١٩٥٧، ص ٣١٧؛ محمد السروجي: المرجع السابق، ص ١٥٢؛

Davips .J: America and the World of Our Time , United States Diplomacy in the Twentieth Century, New York 1960.,P.182.

(٧)The President of United States to King Victor Emmanuel of Italy, Washington, Aug 23,1939, (U.S.F.P)1931-1941, No,136, PP.475-476; Text of the Message in: FRUS,1939, Vol.I(General), op.cit., P.352.

(٨)President Roosevelt to the President of the Polish Republic (Moscicki), Aug24, (U.S.F.P) 1931-1941, No,138, PP.478-479; Roosevelt to President of Poland, Washington, Aug24: FRUS,1939, Vol.I(General), op.cit., P.361-362; Roosevelt to the German Chancellor Hitler, Washington, Aug24,1939, (U.S.F.P)1931-1941, No,137, PP.477-478; FRUS,1939, Vol.I(General), op.cit., P.360-361.

(٩)The President of Poland to President Roosevelt, Warsaw, Aug25,1939, FRUS,1939, Vol.I(General), op.cit., P.368.

(١٠)President Roosevelt to the German Chancellor Hitler, Washington, Aug25,1939, (U.S.F.P) 1931-1941, No,139, PP.479-480; FRUS,1939, Vol.I(General), op.cit., PP.368-361.٩

(١١)The German Charge' (Thomsen) to the Secretary of State, Aug 31,1939, (U.S.F.P)1931-1941, No,141, P.383; FRUS,1939, Vol.I(General), op.cit., P.396.

(١٢)The Ambassador in France (Bullitt) to the Secretary of State, Paris, Sep 19,1939, FRUS,1939, Vol.I(General), op.cit., PP.672-674.

(١٣) وزارة الخارجية: المفوضية الملكية المصرية بواشنجتون، ١٤ أبريل ١٩٣٩، تقرير عن سياسة الولايات المتحدة الخارجية، محفظة ٩٥، ملف ٦، ص ٢.

(١٤) فوزي درويش: اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي، ط١، القاهرة ١٩٩٦، ص ١٦٩- ١٧٠؛

CraneL.F..: United States of America, Journal of Comparative Legislation and International Law, 3rd Ser., Vol.23, No.2/3. (1941)., PP.167-168; Everett.G.,Neutrality Act of 1939,Annals of the American Academy of Political and Social Science,Vol.2,Our Foreign Commerce in Peace and War,(Sep.,1940),PP.94-101;Neutrality Act of Nov4,1939,(U.S.F.P) 1931-1941,No,145,PP.494-495.

(١٥) السروجي: المرجع السابق، ص ١٥٣؛

FRUS,1939, Vol.I(General), op.cit., P.681.

(١٦)صالح منسي: المرجع السابق، ص ٢١٣؛

FRUS:1940, Vol.I(General), op. cit., P.196.

(١٧)عبد الحميد لبطريق: التيارات السياسية المعاصرة (١٨٧٠-١٩٦٥)، المركز العربي للنشر والترجمة، القاهرة ١٩٨٢، ص ٣٧٣:٣٧٢؛ فوزي درويش: المرجع السابق، ص ١٥٩.

(١٨) ونستون تشرشل: مذكرات ونستون تشرشل، تعريب: خيري حماد، ط١، منشورات مكتبة المثنى، بغداد ١٩٦١، ص ٨١٠.

(١٩) السروجي: المرجع السابق، ص ١٥٦.

(٢٠)The Chargé in Egypt (Hare) to the Secretary of State, Cairo, May 2, 1940, FRUS,1940, Vol.III, P.459

(٢١)The Chargé in Egypt (Hare) to the Secretary of State, Cairo, May4, 1940, FRUS,1940, Vol.III, P.468

(٢٢)The Chargé in Egypt (Hare) to the Secretary of State, Cairo June 2, 1940, FRUS,1940, Vol.III, P.468

(٢٣)The Chargé in Egypt (Hare) to the Secretary of State, Cairo June11, 1940, FRUS,1940, Vol.III, P.468

(٢٤)The Chargé in Egypt (Hare) to the Secretary of State, Cairo June13, 1940, FRUS,1940, Vol.III, P.469

(٢٥)The Chargé in Egypt (Hare) to the Secretary of State, Cairo June14, 1940, FRUS,1940, Vol.III, P.470

(٢٦) عبد العظيم رمضان: مصر في الحرب العالمية الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨، ص ٢١٦.

(٢٧) نفس المرجع: ص٢١٤

(٢٨)The Chargé in Egypt (Hare) to the Secretary of State, Cairo June24, 1940, FRUS,1940, Vol.III, P.471

(29) Ibid.

(٣٠)The Chargé in Egypt (Hare) to the Secretary of State, Cairo, July 4, 1940,FRUS,1940,Vol.III,P.472

(31) Ibid:p.٢١٤

(32)The Chargé in Egypt (Hare) to the Secretary of State, Cairo, July 8, 1940, FRUS,1940, Vol.III, P.472

(33) libd: p.215.

(34)The Secretary of State to the Minister in Egypt (Fish), Washington, August 31, 1940, FRUS,1940, Vol.III, P.477

(35)The Minister in Egypt (Fish) to the Secretary of State, Cairo, September 10, 1940, FRUS,1940, Vol.III, P.478

(36)Ibid

(37)Ibid

(38)Ibid

(39)Ibid

(40)Ibid

(41)Ibid

(42)Ibid

(43)Ibid

(44)The Minister in Egypt (Fish) to the Secretary of State, Cairo, September 20, 1940, FRUS,1940, Vol.III، P.479

(45)The Minister in Egypt (Fish) to the Secretary of State, Cairo, September 21, 1940, FRUS,1940, Vol.III، P.480

(46)The Secretary of State to the Minister in Egypt (Fish), Washington, September 23, 1940, FRUS,1940, Vol.III، P.482

(47)The Secretary of State to the Minister in Egypt (Fish), Washington, September 25, 1940, FRUS,1940, Vol.III, P.482

(48)ج. جرانت وتمبرلى: أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين (١٧٨٩-١٩٥٠) ، ترجمة محمد على أبو دره، لويس اسكندر، مراجعة أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة ١٩٦٧، ص ٥١١.

([49]) الإعارة والتأجير: اعتمد على فكرة إقراض أو إعارة الأسلحة، والتي يجب إرجاعها بعد انتهاء الحرب إذا كانت ما تزال صالحة للاستعمال أو شطبها إذا استهلاكها في الحرب، وتعود فكرة الإعارة والتأجير إلى عام ١٨٩٢، حيث صدر قانون يخول وزير الحربية في تأجير ممتلكات الجيش إذا لم يكن بحاجة إليها للصالح العام، لمدة لا تزيد عن خمسة أعوام. تشرشل: المرجع السابق، ص ٦٢٣؛

Beckmann.G.: the modernization of china and Japan, New York 1962., P.603.

([50])Wright . Q.: The Modernization of China and Japan, New York 1962, P.603.

([51]) وزارة الخارجية: سعادة مستر اسكندر كيرك الوزير الأمريكي المفوض بالقاهرة إلى وزير الخارجية المصري، ١٧ ديسمبر ١٩٤١، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١١٤٤، ملف ١١٠/٩/٥٥، ج٢.، ص ص ٣٨-٤٢؛ تمبرلي: المرجع السابق، ص ٥١١-٥١٢؛

Lend – Lease Act, March.11,1941, (U.S.F.P)1931-1941, No.200, PP.627-630; United States., (A.J.I.L), Vol.35, No.2, Supplement :Official Documents, (Apr.,1941), PP.76-79.

([52]) روجيه جارودي: الإمبراطورية الأمريكية، جـ٢، ط١، القاهرة ٢٠٠١، ص ٣١

([53]) فقد حصلت بريطانيا منذ صدور القانون وحتى نهاية الحرب على ١٨ مليار دولار يضاف إليها ١٢ مليار دور رسوم البواخر الأمريكية في قناة السويس، تقرير المفوضية الملكية في واشنجتون ٢٥ سبتمبر ١٩٤٥، إلى وزير الخارجية، وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، محفظة ١١٤٤، ملف ١١٠/٩/٥٥، جـ٣، ص ١٣٧.

([54]) عبد الحميد البطريق: المرجع السابق، ص٢٣٩

([55])The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, April 23, 1941, FRUS,1941, Vol.III, P.271

([56])The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, April 23, 1941, FRUS,1941, Vol.III, P.271

([57])Ibid

([58])The Chargé in the United Kingdom (Johnson) to the Secretary of State London, June 3, 1941, 1941, FRUS,1941, Vol.III, P.276

([59])The Secretary of State to The Chargé in the United Kingdom (Johnson London, June 3, 1941, 1941, FRUS,1941, Vol.III, P.276

([60])The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, June 6, 1941, FRUS,1941, Vol.III, P.271

([61])The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, June 7, 1941, FRUS,1941, Vol.III, P.279

([62])The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, June 8, 1941, FRUS,1941, Vol.III, P.2

([63]) جوزيف س ناي: المنازعات الدولية، ترجمةأحمد الجمل ومجدي كامل، ط١، القاهرة ١٩٩٧، ص ١٣٩.

([64])ألان نيفنز، هنرى ستيل كوماجر: موجز تاريخ الولايات المتحدة، ترجمة محمد بدر الدين خليل، ط١، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٠، ص ٥٠٣؛

Stowell.E.C., Japan Attacks the United States, (A.J.I.L), Vol.36, No.1, (Jan.,1942)., P.89

([65]) President Roosevelt to the Congress the United States, Dec8, 1941, The White House Paper, PP.2-3; addreaa Delivered by President Roosevelt to the Congress December 8,1941, ;(U.S.F. P)1931-1941, No.271, P.845; FRUS, Japan:1931-1941, Vol.II, PP.793-794; FRUS,1941, Vol.IV, PP.722-723; Japan-United State, (A.J.I.L), Vol.36, No. Supplement: Official Documents, (Jan,1922)., P.22-23; Stowell., op.cit., P.89;

روزفلت: المرجع السابق، ص ص ٤١٧ – ٤١٩.

([66]) Declaration by the United States of America of a State of War With Japan, Dce 8,1941, FRUS, Japan:1931-1941, Vol.II, P.795; H.S.Commager(ed).,Documents of American History .,5th .Ed, New York 1949,PP.634-635.

([67])Morton: op.cit., P.184.

([68])Message of President to the Congress, Dce 11,1941, ;(U.S.F. P)1931-1941, No.271, P.848; Blake., op.cit., P.675; H.C.Nixson & Others ,The United States from Colony to World Power, 2nd .Ed, New York 1950,P.817.

([69])Commager., op.cit., PP.635-636; Nixon.H.C. &Others., The United States Form Colony to World Power, 2nd. Ed, New York1950., P.817.

([70])FRUS,1941, Vol.IV(The Far East)., U.S Government Printing Office Washington 1956, P.733;

تشرشل: المرجع السابق، ص ص ٨١٦-٨١٩.

([71]) عبد العزيز نوار، عبد المجيد النعنعي: تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، بيروت ١٩٧٣، ص ٢١٥

([72])Memorandum by the Counselor of Legation in Egypt (Jacobs)., Cairo, January 10, 1945., FRUS,1945, Vol.VIII., P.92.

تشرشل: المرجع السابق، ص ص ٨١٦-٨١٩.

([73])The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, Febr 16, 1942, FRUS,1942, Vol.IV, P.73

([74])Ibid

([75])Ibid

([76])Memorandum by the Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Alling) to the Secretary of State., Washington,] May 8, 1942., FRUS,1942, Vol.IV., P.77.

تشرشل: المرجع السابق، ص ص ٨١٦-٨١٩.

([77])Ibid

([78])Ibid

([79])Ibid

([80])Ibid

([81])Memorandum by the Counselor of Legation in Egypt (Jacobs)., Cairo, January 10, 1945., FRUS,1945, Vol.VIII., P.92.

تشرشل: المرجع السابق، ص ص ٨١٦-٨١٩.

([82])The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, June 19, 1942, FRUS,1942, Vol.IV, P.79

([83])Memorandum of Conversation, by the Assistant Secretary of State, Washington, June 22, 1942, 1942, FRUS,1942, Vol.IV, P.80

([84])The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, July 25, 1942, FRUS,1942, Vol.IV, P.85

([85])The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, June 23, 1942, FRUS,1942, Vol.IV, P.81

([86])The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, September 7, 1942, FRUS,1942, Vol.IV, P.87.

([87])The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, August 2, 1942, FRUS,1942, Vol.IV, P.85

([88])The Ambassador in the United Kingdom (Winant) to the Secretary of State, London, June 16, 1942, FRUS,1942, Vol.IV, P.90

([89])Ibid

([90])Ibid

([91])The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, June 18, 1942, FRUS,1942, Vol.IV, P.90

([92])The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, September 25, 1942, FRUS,1942, Vol.IV, P.90

([93])Ibid

([94])The Acting Secretary of State to the Minister in Egypt (Kirk), Washington, October 6, 1942, FRUS,1942, Vol.IV, P.91

([95])The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, October 8, 1942, FRUS,1942, Vol.IV, P.92

([96])The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, November 17, 1942, FRUS,1942, Vol.IV, P.92

([97])The Acting Secretary of State to the Minister in Egypt (Kirk), Washington, December 5, 1942, FRUS,1942, Vol.IV, P.93

([98])The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, December 12, 1942, FRUS,1942, Vol.IV, P.93

([99])Ibid

([100])Ibid

([101])Ibid

([102])Ibid

([103])Ibid

([104])Ibid

([105])Ibid

([106])The Secretary of State to the Minister in Egypt (Kirk), Washington, December 23, 1942, 1942, FRUS,1942, Vol.IV, P.95

([107])Memorandum by the Counselor of Legation in Egypt (Jacobs)., Cairo, January 10, 1945., FRUS,1945, Vol.VIII., P.92.

تشرشل: المرجع السابق، ص ص ٨١٦-٨١٩.

([108])The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, January 15, 1943, FRUS,1943, Vol.IV, P.75

([109])Ibid

([110])Ibid

([111])The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, Febr 2, 1943, FRUS,1943, Vol.IV, P.76

([112])The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, Febr, 3, 1943, FRUS,1943, Vol.IV, P.76

([113])Ibid

([114])The Secretary of State to the Minister in Egypt (Kirk) Washington, February 9, 1943, 1943, FRUS,1943, Vol.IV, P.78

([115])Ibid

([116])The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, Febr15, 1943, FRUS,1943, Vol.IV, P.79

([117])The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, Febr 17, 1943, FRUS,1943, Vol.IV, P.77

([118])The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, Febr 18, 1943, FRUS,1943, Vol.IV, P.77

([119])The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, Febr 18, 1943, FRUS,1943, Vol.IV, P.77

([120])Memorandum by the Counselor of Legation in Egypt (Jacobs)., Cairo, January 10, 1945., FRUS,1945, Vol.VIII., P.92.

تشرشل: المرجع السابق، ص ص ٨١٦-٨١٩.

[121])Ibid

([122])Ibid

([123])Ibid

([124])Ibid

([125])The Chargé in Egypt (Jacobs) to the Secretary of State, Cairo, June 8, 1944 FRUS,1944, Vol.V, P.61

([126])The Minister in Egypt (Tuck) to the Secretary of State, Cairo, July 12, 1944 FRUS,1944, Vol.V, P.61

([127])Ibid

([128])Ibid

([129])Ibid

([130])The Minister in Egypt (Tuck) to the Secretary of State, Cairo, July 12, 1944 FRUS,1944, Vol.V, P.61

([131])The Chargé in Egypt (Jacobs) to the Secretary of State, Cairo, June 22, 1944 FRUS,1944, Vol.V, P.61

([132])The Minister in Egypt (Tuck) to the Secretary of State, Cairo, August 9, 1944 FRUS,1944, Vol.V, P.62

([133])Ibid

([134])The Minister in Egypt (Tuck) to the Secretary of State, Cairo, August 9, 1944 FRUS,1944, Vol.V, P.62

([135])The Secretary of State to the Minister in Egypt (Tuck) Washington, April 16, 1946, FRUS,1945, Vol.VII, P.81

([136])Ibid

([137])Ibid

([138])The Secretary of State to the Minister in Egypt (Tuck) Washington, April 16, 1946, FRUS,1945, Vol.VII, P.81

([139])The Minister in Egypt (Tuck) to the Secretary of State, Cairo, April 22, 1946, FRUS,1945, Vol.VII, P.86

([140])Ibid

([141])Ibid

([142])Ibid

([143])Ibid

([144])Ibid

([145])Ibid

([146])Ibid

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق الغير المنشورة

وثائق وزارة الخارجية المصرية – الأرشيف السري الجديد:

– وزارة الخارجية: سعادة مستر اسكندر كيرك الوزير الأمريكي المفوض بالقاهرة إلى وزير الخارجية المصري، ١٧ ديسمبر ١٩٤١، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١١٤٤، ملف ١١٠/٩/٥٥، جـ٢.

– وزارة الخارجية: تقرير المفوضية الملكية في واشنجتون ٢٥ سبتمبر ١٩٤٥، إلى وزير الخارجية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١١٤٤، ملف ١١٠/٩/٥٥، جـ٣.

ثانياً: الوثائق المنشورة:

١–الوثائق الأمريكية:

- Department of State, Foreign Relations of the United States, Diplomatic Papers, United States Government Printing Office, Washington: Vols:
- FRUS 1939, Vol.I
- 1939, Vol.I(General)
- FRUS, Japan:1931-1941, Vol.II
- FRUS,1940, Vol.III
- FRUS1941.Vol.II.III.IV
- FRUS,1941, Vol.IV(The Far East)
- FRUS1942. Vol. IV
- FRUS1943.VoI. IV
- FRUS1944. Vol. II
- FRUS1945.Vol.VII.VII
- Commager. H.s., documents of American history, 5th ed, New York, 1949
- Treaties and Other Agreements of the U.S.A. (1776-1949): Vol.3. (Multilateral1931-1945), Washington1969
- (U.S.F.P)1931-1941, United States Government Printing Office Washington 1943
- United States.: (A.J.I.L), Vol.35, No.2, Supplement:Official Documents,(Apr.,1941)

نشرات وزارة الخارجية الأمريكية:

- Department of State Bulletin: Vol.I., (Sep.,1939)

ثالثاً المذكرات:

- ونستون تشرشل: مذكرات ونستون تشرشل، تعريب: خيري حماد، منشورات مكتبة المثنى، ط١، بغداد ،١٩٦١.

رابعاً الأبحاث والمقالات:

-Everett.G.: Neutrality Act of 1939, Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol.211, Our Foreign Commerce in Peace and War, (Sep.,1940)

-Crane L.F.: United States of America, Journal of Comparative Legislation and International Law, 3rd Ser., Vol.23, No.2/3(١٩٤١) .

-Japan-United State:(A.J.I. L), Vol.36, No. Supplement: Official Documents, (Jan,1922)

-Stowell.E.C.: Japan Attacks the United States, (A.J.I.L), Vol.36, No.1, (Jan.,1942)

خامساً: المراجع العربية والمترجمة:

- ألان نيفنز، هنرى ستيل كوماجر: موجز تاريخ الولايات المتحدة، ترجمة محمد بدر الدين خليل، الطبعة الأولى، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة ،١٩٩٠.
- أ. ج. جرانت وتمبرلى: أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين (١٧٨٩-١٩٥٠) ترجمة: محمد على أبو دره، لويس اسكندر، مراجعة: أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة، ١٩٦٧.
- جوزيف س ناي: المنازعات الدولية، ترجمة: أحمد الجمل ومجدي كامل، ط١، القاهرة ،١٩٩٧.
- حسين الشريف: الولايات المتحدة منذ الاستقلال والعزلة إلى سيادة العالم ١٨٧٣- ٢٠٠١، جـ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١.
- روجيه جارودي: الإمبراطورية الأمريكية، جـ١، ط١، القاهرة، ٢٠٠١.
- روزفلت خطبه ورسالته: جمعها بازيل روش، ترجمة: حبيب واصف، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٥٧.

- صالح منسي: تاريخ أوربا في القرن العشرين، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٠
- عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة (١٨٧٠-١٩٦٥)، المركز العربي للنشر والترجمة، القاهرة، ١٩٨٢.
- عبد العظيم رمضان: مصر في الحرب العالمية الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨.
- عبد العزيز نوار، عبد المجيد النعنعي: تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، بيروت ،١٩٧٣.
- فوزي درويش: اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي، ط١، القاهرة، ١٩٩٦.
- محمود السروجي: سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين، مطبعة المصري، الإسكندرية، ١٩٦٥.

سادساً: المراجع الأجنبية:

- Beckmann.G.: the modernization of china and Japan, New York 1962
- Davips .J.: America and the World of Our Time , United States Diplomacy in the Twentieth Century, New York 1960
- Nixon.H.C. &Others.: The United States Form Colony to World Power, 2nd. Ed, New York1950
- Wright. Q.: The Modernization of China and Japan, New York 1962

Abstract

the topic of "the legal status of the American forces in Egypt during the Second World War 1941: 1945", when the Second World War broke out (1939-1945) Egypt was a camp belonging to the multinational foreign military allies of the British Army forces, which made it fall under the umbrella of judicial immunity granted to the British government.

Before the United States declared war on the Axis powers, it had a small military force in Egypt, and the legal status of those forces was subject to the same conditions regulating the judicial immunity of the British forces.

However, with the entry of the United States into the war and the increase in the number of its forces and military teams operating in Egypt, American diplomacy, hidden behind the mask of democracy, began to obtain agreements of its own with the Egyptian government away from the British government, which included the Judicial Immunity Agreement for American forces and civilian workers working in Egypt. Agreements and rights related to civil aviation Military during the war and after the end of the war.

These agreements were the setting stone of the political and military influence of the United States of America in Egypt, the Middle East and the Arabian Gulf, and it was the beginning of the end of the Anglo-French influence in the logic.

In order to accomplish the research in a coherent way, the researcher preferred to address it through the following axes: the American position on the world war, the situation of the British forces in Egypt, the entry of the United States into the war, the American forces in Egypt, the legal status of the American forces on the Egyptian lands, the judicial immunity of the American forces on the Egyptian lands, US air rights in Egypt.

A variety of sources and references were used, the material used in the research varied between unpublished documents, State Department documents, published documents, American documents, and a group of research, articles and encyclopedias, Arab and foreign references..